الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة ١٤٣٦

الأربعاء، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس بالنيابة السيد بنغالي ..... (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/1187) (تابع)

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جوناثان برنبام مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد برنبام.

السيد برنبام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أمثل النائبة نيتا لووي، العضو في كونغرس الولايات المتحدة عن المنطقة الثامنة عشرة.

إن الحق الأساسي لأي شعب في اختيار حكومة خاصة به كان له دائما صدى عميق لدى الأمريكيين. وإن مبدأ تقرير المصير تمتد جذوره الى مثالية وودرو ويلسون، وقد جرى تدوينه في ميثاق الأمم المتحدة. وإنه الى جانب تصفية الاستعمار، كان قوة رئيسية وراء نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

من الواضح أن شعب تيمور الشرقية لم يعرف هذا الحق، ولم تتح له الفرصة لانتخاب حكومته أو لتقرير مستقبله. ولم يكد يتحرر في عام ١٩٧٥ من نير الاستعمار البرتغالي حتى وقع تحت عبء استعمار اندونيسيا بعد أقل من سنة. وتضيف انتهاكات عديدة لحقوق الانسان الآن بدرجة كبيرة الى الغضب الذي ينبغي أن نشعر به إزاء حالته.

إن الولايات المتحدة باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة وقائدا عالميا ينبغي أن تساعد على إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة. وإننا كبلد ديمقراطي، ينبغي أن نهتم بصفة خاصة بأحكامه الخاصة بتقرير المصير. وفي كل من هذين الدورين، ينبغي أن نتخذ موقفا قويا وثابتا ضد الوجود الاندونيسي في تيمور الشرقية.

لقد كانت الولايات المتحدة، في الماضي، تفضل عملا متوازنا، فقد قمنا بإجراء موازنة بين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-86026

9486026

الأهداف الاقتصادية والعسكرية والأهداف الإنسانية، اعتقادا منا بأن التعاون مع الحكومة الإندونيسية سيدفعها الى توسيع حقوق الانسان. وقد سارت الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٥ على هذا النهج، ولكنها فشلت. ووفقا لتقارير الهيئات الدولية لحقوق الانسان، بما فيها منظمة العفو الدولية ورصد آسيا، لم تقم الحكومة الإندونيسية بالتحقيق بجدية في ادعاءات حقوق الانسان ولم تتحرك صوب الالتزام بتوصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣.

ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة الآن موقفا أقوى. وبدلا من أن نسمح لأنفسنا بالتوقف خوفا من العواقب المحتملة لمعاداة اندونيسيا، ينبغي أن نتذكر المواقف الناجحة التي اتخذناها ضد القمع في جنوب افريقيا. إن إصرارنا العنيد على ضمانات حقوق الانسان يسر لنا أن نرى الحكومة تتغير وشعبها يستعيد حقوقه.

وكما فعلت لجنة حقوق الانسان في الماضي، ينبغي أن نواصل حث اندونيسيا على فتح تيمور الشرقية للمحققين. إن تقاريرهم قيِّمة للغاية في توضيح ضعف الحكومة الاندونيسية أمام بقية العالم وافتقارها الى الدعم في الداخل.

من الواضح أن اندونيسيا تهتم بصورتها في أعين عامة الناس؛ وقد أمر قاض بسجن فرناندو اروجو في عام ١٩٩٢ لمدة تسع سنوات "لتشويه صورة الأمة في أعين المجتمع الدولي". ينبغي أن نوضح لاندونيسيا أن الطريق الى إزالة النقد المخجل ليس قمع الناقدين وإنما إصلاح معاملة المتهمين والسجناء.

إن التقارير وحدها ليست كافية، رغم أنها تساعد على استقطاب الدعم الدولي. يجب أن نكون أيضا راغبين في الضغط بشدة من أجل ضمان أن يعمل قادة اندونيسيا بتوصيات اللجنة، وضمان لا أن يعرفوا أخطاءهم فحسب ولكن أيضا أن يعملوا على تصحيحها. ينبغي أن يسلموا بحقوق الشعب التيموري، ويجب أن نجبرهم على أن يفعلوا ذلك. وكما حثت لجنة مخصصات الميزانية التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة، ينبغي أن نسند كلماتنا بالقوة، على سبيل المثال، بقطع مبيعات الأسلحة كلية حتى يمتثلوا.

لقد قال زنانا غوسمار، قائد حركة استقلال تيمور الشرقية السجين: "تشكلت الحكومة الاندونيسية المؤقتة المزعومة على جثث ضحايا المجازر". وبعكس ادعاءات الحكومة الاندونيسية، لم تجر ممارسة شرعية لتقرير مصير التيموريين. كما لا يمكن أن تستر "الخلافات الثقافية" انتهاكات الحكومة. إن حجز السجناء دون محاكمات شرعية وتآمر الحكومة في المجازر عملان إجراميان أينما وقعا في العالم.

ينبغي أن نقوي موقفنا. ويجب إجبار اندونيسيا على الاعتراف بأن حقوق الانسان للتيموريين، ولمواطنيها هي، ليست محل تفاوض.

إن مركز أبناء تيمور الشرقية لا يمكن أن يتقرر بطريقة مشروعة إلا باستفتاء يجري فيما بينهم. والى أن يحين الوقت الذي تحسب فيه أصوات الشعب وتسمع لا يمكن إرضاء المجتمع الدولي أو الوفاء بمبدئه المتعلق بتقرير المصير.

أناشد هذه اللجنة والولايات المتحدة وبقية العالم التعرف على الخطر الواضح الذي تمثله انتهاكات اندونيسيا الصارخة لحقوق الانسان العالمية. وبمناصرتنا لحقوق شعب تيمور الشرقية إنما نناصر حقوق جميع الشعوب الحرة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تشارلز هـ. نورتشي (الرابطة الدولية لحقوق الانسان) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد نورتشي.

السيد نورتشي (الرابطة الدولية لحقوق الانسان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الرابطة الدولية لحقوق الانسان، وهي منظمة غير حكومية لها

مركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أريد أن أشكر الأعضاء على إعطائي فرصة التكلم أمام هذه اللجنة اليوم. ما برحت مسائل إنهاء الاستعمار وتقرير المصير التي تتناولها هذه اللجنة بانتظام تشكل مصدر قلق للرابطة الدولية. منذ تأسست منظمتنا في ١٩٤١ قدمنا المساعدة لأنصار الاستقلال المنتمين الى أكثر من ٣٠ بلدا أصبحت الآن أعضاء في الأمم المتحدة. والواقع أن أحد أهم المنجزات التي نفخر بها في هذا المجال هو المساعدة التي قدمناها للسيد محمد حاتا، أحد الأباء المؤسسين لاندونيسيا، وهو رجل عمل بلا كلل في سبيل استقلال بلده عن حكامه الاستعماريين الهولنديين.

لذا، فبإحساس بالسخرية والأسف نجد لزاما علينا مرة أخرى أن نظهر أمام هذه اللجنة للاحتجاج على اندونيسيا لحرمانها تيمور الشرقية من حق تقرير المصير وحق المساواة، وهو ما سعت اليه لنفسها، وعن حق، قبل ما يقرب من ٥٠ سنة.

لقد ظلت الرابطة الدولية لحقوق الانسان ناشطة بخصوص الحالة في تيمور الشرقية منذ غزتها اندونيسيا وادعت ضمها في ١٩٧٥. في بادئ الأمر تكلمنا عن هذا الموضوع أمام اللجنة الرابعة عام ١٩٧٨، وظهرنا مرات عديدة منذ ذلك الحين أمام الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٢، وفيما بعد أمام هذه اللجنة وفي كل من هذه المناسبات أكدنا على عدم قانونية إجراءات اندونيسيا، وكيف تشكل تلك الإجراءات انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة التي تفسر الميثاق بشأن استخدام القوة والمبادئ القانونية الخاصة بتقرير المصير على حد سواء.

وعلى وجه الخصوص، كثيرا ما دفعت الرابطة بأن مزاعم اندونيسيا بشأن "اندماج" تيمور الشرقية لا تفي بمتطلبات المبدأ التاسع من قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) الذي تعرفه هذه الهيئة حق المعرفة والذي يتناول الأسلوب الذي يمكن به لاقليم غير متمتع بالحكم الذاتي أن يصبح طواعية مندمجا في دولة أخرى. وهناك أوجه عديدة يقصر فيها "الاندماج" الاندونيسي عن استيفاء المبدأ التاسع" إن الجمعية الشعبية الاقليمية لتيمور الشرقية التي أنشأتها اندونيسيا للضم لم تشكل على أساس صوت لكل فرد، ولم تجر مناقشة جادة بشأن الاندماج، ولم تعرض على تلك الجمعية أية خيارات أخرى. ولكن الأهم من التكوين غير النيابي للجمعية الشعبية الاقليمية أو اجراءاتها، هو أنه لم يكن هناك اختيار حقيقي ممكن في سياق ما كان يعد غزوا عسكريا مستمرا. وفي ظل هذه الظروف، من الصعب الادعاء بأن اقليما ما لم يعرف الاستقلال إلا قبل اسبوعين اثنين من غزو شامل، قد بلغ "مرحلة متقدمة من الحكم الذاتي" كما يقتضي المبدأ التاسع. وقد أدركت الأمم المتحدة تماما أن الجمعية الشعبية الاقليمية لم تكن وسيلة مقبولة لاختيار بشأن الاندماج، ومن هنا رفضت الإشراف عليها وبالتالي إضفاء الشرعية على إجراءاتها.

ولكننا، عصر اليوم، لسنا بحاجة الى الإسهاب في هذه الحجج القانونية. ليس فقط لأننا في الرابطة سقنا تلك الحجج من قبل أكثر من مرة، بل أيضا لأنها معروفة تماما لدى الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة. فكما تعلم هذه اللجنة تمام العلم، شجبت الجمعية العامة ومجلس الأمن استخدام اندونيسيا للقوة، وطالبا بحق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية. ورفضت الجمعية العامة الادعاء بأن تيمور الشرقية أدمجت في اندونيسيا حيث أن شعب تيمور الشرقية لم يتمكن من ممارسة حقه كاملا في تقرير المصير والاستقلال. أما الحجج التي دفعت بها الحكومة الاندونيسية لتثبت أنها سمحت فعلا بتقرير المصير في تيمور الشرقية فقد رفضت عن صواب وبعبارات لا لبس فيها.

إننا نكرر هذه الحقائق اليوم أمام هذه الهيئة لا للدفع بحجج جديدة لإثبات أن اندونيسيا بتصرفها انتهكت القانون الدولي انتهاكا صارخا، بل لنذكر اللجنة فحسب بما سبق تقريره من قبل. وإذ نناقش حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية، فإن الرابطة الدولية لحقوق الانسان تطلب الى هذه اللجنة أن تضع هذه الخلفية نصب أعينها: احتلال اعتبرته الأمم المتحدة غير قانوني لأمة لم تعرف يوما ما تقرير المصير.

ووفقا للصحفيين الأجانب والمنظمات غير الحكومية وتقارير الأمم المتحدة، ما زالت حقوق

الانسان الأساسية تتعرض لانتهاك واسع النطاق، وهو ما شهد وسيشهد عليه اليوم ملتمسون آخرون. أما المشاكل الأساسية فتتمثل في مناخ الخوف الذي خلقه الوجود العسكري الكبير، ومعاملة الأشخاص المشتبه في أنهم يكنون مشاعر منحازة للاستقلال، حتى وإن عبر عن هذه المشاعر بطريقة سلمية. وأذكر اللجنة بمثال أخير على ذلك: ثلاثة من أهالي تيمور الشرقية - إيساك سواريس وميغيل دي ديوس وبانتالياو أمارال - حكم عليهم في الشهر الماضي بالسجن ٢٠ شهرا لأنهم أعلوا أصواتهم بشعارات مؤيدة للاستقلال أمام صحفيين أجانب في نيسان/أبريل. ويقال إن أولئك التيموريين المحتجزين حوكموا، على غرار الكثير من المناضلين من أجل الاستقلال في تيمور الشرقية، دون المشورة القانونية الواجبة، سواء أثناء الاستجواب أو أثناء المحاكمة.

والأمم المتحدة ذاتها تلاحظ باستمرار المشاكل بالغة الخطورة المتعلقة بحقوق الانسان في الجزيرة. ففي مطلع عام ١٩٩٤ قدم كل من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تقارير تحوي فصولا عن تيمور الشرقية.

فالمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أورد في تقريره لعام ١٩٩٤ عدة حالات موثقة عن تعذيب السجناء السياسيين في تيمور الشرقية، كان قد عرضها على الحكومة الاندونيسية في عام ١٩٩٣.

والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي كتب في تقريره أن

"تيمور الشرقية ما زالت تعاني على وجه الخصوص من انتهاكات قوات الأمن الاندونيسية للحق في الحياة." (E/CN.4/1994/7، الفقرة ٣٤٤)

وأكد قلقه إزاء

"دوام إفلات منتهكي حقوق الانسان من العقاب". (المرجع نفسه،الفقرة ٣٥٥)

والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، قام بتقييم حالة فرناندو أراوخو، وهو تيموري شرقي اعتقل في بالي وحكم عليه بالسجن ٩ سنوات لاحتجاجه على المذبحة التي ارتكبتها القوات الاندونيسية ضد متظاهرين مسالمين يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في مقابر سانتا كروز بديلي. وقد قرر الفريق العامل أن اعتقاله واستمرار احتجازه كانا من قبيل التعسف، وأن محاكمته لم تستوف المعايير الدولية للعدالة، وأن هناك شواهد على احتمال تعرضه للتعذيب أثناء وجوده في الحجز.

وخلال عام ١٩٩٣، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الى حكومة اندونيسيا، في إطار اجرائه العملي العاجل، ١٧ تقريرا جديدا عن حالات اختفاء أشخاص قيل إنهم اعتقلوا في ديلي دون تفويض رسمي من الجهات المختصة وانقطعت صلتهم بالعالم الخارجي. وردا على ذلك ادعت الحكومة الاندونيسية أن هذه الحالات ملفقة، ولكنها لم تتمكن من تقديم معلومات عن أماكن وجود أي من الأفراد المذكورين.

إن اندونيسيا لها أن تدعي أن المقررين والأفرقة العاملة تلقوا معلومات زائفة. ولكن لو كانت حكومة اندونيسيا تريد أن تيسر الوصول الى المعلومات لدعت الأفرقة العاملة والمقررين الى تيمور الشرقية لتقييم الحالة بأنفسهم، وهو إجراء سبق للجنة حقوق الانسان أن حثت حكومة اندونيسيا بقوة على اتخاذه.

وبينما ننظر الى كل فرع من فروع هذه المشكلة لا يمكننا أن ننسى جذرها الأساسي وهو أن عملية إنهاء الاستعمار لم تصل قط الى تيمور الشرقية. لقد انتقلت تلك الأمة مباشرة من سيطرة البرتغال الى سيطرة الاندونيسيين، ولم تتح لها إطلاقا أية فرصة لتقرير مصيرها بنفسها.

وبهذه الطريقة، ليست انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية أعمال عنف منعزلة، وإنما أعراض شيء أكثر انتظاما. وببساطة ما كانت انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن لترتكب في تيمور الشرقية لو لم يكن هناك أكثر من ٠٠٠ ٥ من القوات الاندونيسية وضباط الاستخبارات العسكرية يحتلون الإقليم. وما كانت القوات لتحتل تيمور الشرقية لو لم تتطلبها الحاجة إلى قمع رغبة السكان في الاستقلال. وما كان السكان ليطالبوا بالاستقلال لو سمح لهم بممارسة أهم الحقوق الأساسية، الحق في تقرير المصير.

إن تيمور الشرقية تثبت مرة أخرى الأهمية البالغة لهذا المبدأ من مبادئ القانون الدولي، مبدأ تقرير المصير. إنه عندما ينكر أو يتجاهل أو ينسى فإن الثمن يدفع بالمعاناة البشرية. وهذا هو الحال في تيمور الشرقية، الأمة التي تتعرض فيها جميع حقوق الإنسان للخطر لأن حقا أساسيا - هو حق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في اختيار مركزه القانوني - ما زال لم يتحقق.

هذا الأمر ينطوي على قدر من الإلحاحية. في شهر تموز/يوليه الماضي استرعت الرابطة انتباه هذه الهيئة إلى ممارسة إذا ما استمرت أمكنها أن تمنع أبناء تيمور الشرقية حتى من أن يكونوا قادرين على اختيار مركزهم بحرية. وأشير هنا إلى "الهجرة"، سياسة الاستيطان الاندونيسي التي ينقل بها سكان من مناطق كثيفة السكان إلى المناطق القليلة السكان في المنطقة الأرخبيلية. وهذه السياسة، مهما كانت جداوها مناسبة بالنسبة لإندونيسيا، تحمل معنى ينذر بالسوء عندما تطبق على تيمور الشرقية. هناك مقالة نشرت في صحيفة "أوبزرفر" في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ تقدر أن نصف عدد سكان ديلي ولدوا خارج تيمور الشرقية، وحوالي ثلث إجمالي السكان الآن من المهاجرين. وقد تلقى إدوارد شيبرتون - وهو صحفي في الصحيفة الاسترالية اليومية "ذي إيج" سافر إلى تيمور الشرقية في شباط/فبراير - تقارير تفيد بأن باخرتين تصلان إلى ديلي كل أسبوع تحملان مستوطنين جاويين يحملون هويات مؤرخة بتواريخ سابقة حتى يتمكنوا من التصويت إذا ما أجري استفتاء بشأن مستقبل تيمور الشرقية.

إن إعادة توطين إندونيسيين في تيمور الشرقية، كما أشرنا في العام الماضي، تتعارض مع صكين دوليين كبيرين على الأقل - المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تعد حكومة اندونيسيا طرفا فيها - وقرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥، الذي يتضمن "خطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وكلا هذين الصكين يتضمن التزامات قانونية قاطعة، فاتفاقية جنيف الرابعة تحظر نقل الدولة المحتلة لـ

> "أجزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله". (اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المادة ٤٩)

كما أن القرار ١١٨/٣٥ يتناول أيضا هذا العمل نفسه، وبخاصة لأنه

> "قد يشكل عقبة رئيسية تحول دون ممارسة شعوب تلك الأقاليم ممارسة حقيقية لحقها في تقرير المصير والاستقلال". (القرار ١١٨/٣٥، المرفق، الفقرة ٨)

في الختام، لقد جئنا إلى هنا اليوم مدركين أنه ما من قرار تتخذه اللجنة بشأن هذا الأمر سيحقق بحد ذاته إنهاء استعمار تيمور الشرقية وتقرير مصيرها. إن الأمم المتحدة، كما نعلم جميعا، غالبا ما تكون غير قادرة على تنفيذ قراراتها، مهما كانت تلك القرارات منصفة وعادلة. لكن النقطة المهمة هي أن تكون الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة قادرة على إصدار تلك القرارات، وعلى أن تؤكد وتعزز ما هو قانوني وما هو عادل. وما هو هام في هذا الصدد أن يواصل أبناء تيمور الشرقية سعيهم من أجل تقرير المصير وأن تتمكن هذه اللجنة من القيام بدور هام في مساعدتهم على تحقيق مطالبهم المشروعة في ظل مبادئ القانون الدولي المقبولة.

ترك الملتمس المقعد المخصص له.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كونستانسيو بنتو (المجلس الوطني لمقاومة موبير) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كونستانسيو بنتو.

السيد بنتو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي كونستانسيو بنتو ممثل المجلس الوطني لمقاومة موبير لدى الأمم المتحدة.

اسمحوا لي بأن أصف لكم المنظمة التي أنتمي إليها. إن المجلس الوطني لمقاومة موبير هو المنظمة الرئيسية لمواطني تيمور الشرقية المكافحين من أجل تقرير المصير والاستقلال. إن المجلس الوطني لمقاومة موبير أنشأه في عام ١٩٨٨ زعيم المقاومة زانانا غوسماو باعتباره هيئة غير حزبية موحدة تجمع القوى السياسية التيمورية وجميع فرق المقاومة السياسية السرية لتيمور الشرقية العاملة في تيمور الشرقية وفي إندونيسيا.

إن المجلس الوطني لمقاومة موبير ظهر بالتالي كمنظمة تجسد جميع اتجاهات المواطنين من أبناء تيمور الشرقية وهو الأداة الرئيسية التي تعبر عن آرائها سواء داخل إندونيسيا أو في الأراضي المحتلة وعلى الجبهة الدبلوماسية العاملة في الخارج.

إن قيادة المجلس الوطني لمقاومة موبير تتكون داخل تيمور الشرقية من المجلس التنفيذي للمقاومة المسلحة المؤلف من أربعة أفراد، والمجلس التنفيذي للجبهة السرية، المؤلف من خمسة أفراد. والمقاومة المسلحة تقودها "فالنتيل" وقائدها الرئيسي هو نينو كونيس سانتانا، الذي هو أيضا رئيس الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فرتيليلين). أما الجبهة السرية فيقودها السيد سابالاي.

إن المجلس الوطني لمقاومة موبير، إذ يدرك وضع البلاد الجغرافي، يؤمن بإقامة علاقات وثيقة متوائمة مع جميع الدول المجاورة في آسيا وفي جنوب المحيط الهادئ. وإن جمهورية تيمور الشرقية المستقلة ستسعى إلى الحصول على العضوية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي محفل المحيط الهادئ. كما أنه سيبقي على العلاقات الوثيقة مع البرتغال، وذلك بالنظر إلى الموقف الأدبي السامي الذي لا تزال تتخذه عن طريق التزامها الثابت بتقرير مصير تيمور الشرقية.

إن تيمور الشرقية تقع في ملتقى ثلاث ثقافات وديانات كبرى: الميلانيزية، وتربط شعبها بجنوب المحيط الهادئ؛ والملاوية ـ البولينيسية، حيث ترجع أصول كثير من أبناء تيمور الشرقية إلى جنوب شرقي آسيا؛ والأوروبية ـ نتيجة لأربعة قرون من الوجود البرتغالي الكاثوليكي. وأوجه التأثير هذه تعطي دولة تيمور الشرقية ذات الأمة الواحدة طابعا مميزا. إنها يمكن أن تكون شريكا قيما للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومحفل جنوب المحيط الهادئ في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن غالبية المنفيين من أبناء تيمور الشرقية يعيشون في استراليا والبرتغال. ويمكنهم أن يساهموا في دور تيمور الشرقية باعتبارهم جسرا يربط البلدان التي اختاروها بدول جنوب المحيط الهادئ.

إن المجلس الوطني لمقاومة موبير يتصور جمهورية مستقلة لتيمور الشرقية دون جيش دائم. وسوف يعتمد الأمن الخارجي على معاهدة حياد، تضمنها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وتيمور الشرقية، التي ستعمل مع جيرانها والأمم المتحدة، ستسعى إلى إعلان البحار المحيطة بالبلاد منطقة سلم وستعمل على نزع الطابع العسكري عن منطقتي جنوب شرقي آسيا وجنوب المحيط الهادئ. إن المجلس الوطني لمقاومة موبير يتطلع إلى دولة ديمقراطية قوية قائمة على حكم القانون، وليدة إرادة الشعوب المعرب عنها عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة. إن تطوير وسائط إعلام حرة، مستقلة تماما كالنظام القضائي، أمر سيلقى التشجيع. وإن تيمور شرقية مستقلة، تؤمن إيمانا راسخا بعالمية حقوق الإنسان، وتسمو بحدود الدولة وتعلو بسيادتها، ستسهم في تعزيز حقوق الإنسان، وسيؤيد تأييدا نشطا إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان ومحكمة جنائية للمحاكمة على

الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. وستقدم جميع معاهدات حقوق الإنسان إلى برلمان تيمور الشرقية للتصديق عليها.

إن التعليم الحر والرعاية الصحية ضروريان لرفاه السكان، وبالتالي سيتطلب الأمر وجود استثمارات كبيرة في هذين المجالين. وإن الأموال التي ستدخر من عدم دعم جيش دائم ستستخدم استخداما رشيدا في هذه المجالات. إن مجتمعا موفور الصحة عاقلا سعيدا لا يمكن أن يقوم على الكراهية والثأر. وفضلا عن ذلك، فإن العفو الشامل والمصالحة الوطنية سيعلنان بهدف العفو عن الأعداء الحاليين.

ومن المنتظر أن تضطلع كنيسة تيمور الشرقية، نظرا لمصداقيتها ومنزلتها الرفيعة على مدى ٢٠ عاما، بدور رئيسي في عملية التئام الجروح. وسيحتاج الأمر إلى معالجة مسائل إعادة توطين ألوف عديدة من الأشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم على مدى العقدين الماضيين. كذلك فإن ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ إندونيسي استوطنوا تيمور الشرقية، منهم كثيرون جاءوا بحثا عن حياة أفضل. والذين يبدون الاستعداد للتقيد بقوانين تيمور الشرقية والعيش في وئام كأعضاء في المجتمع فإنهم سيقابلون بالترحاب للبقاء والمشاركة في بناء مستقبل أفضل للجميع. ويمكن أن تسهم ثروتهم الثقافية في إثراء مستقبل تيمور الشرقية.

إن تيمور الشرقية تتمتع بإمكانيات تيسر لها تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الزراعية واللحوم والأسماك. ولديها احتياطيات كبيرة من النفط ومعادن أخرى. وبعد الاستقلال ستوجه الموارد الاقتصادية إلى انتاج الغذائي وستكون سياسات الحكومة نتاج استطلاع آراء الناس عن قرب في كل منطقة وفي كل بلدة وفي كل قرية. وسيتم التعاون بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج إعادة التشجير لإنقاذ البيئة التي اعترتها أضرار كبيرة. وسيجري توخي الشراكة الدولية في التنقيب عن الموارد الطبيعية الجوفية مثل النفط بيد أنه لا ينبغي التضحية بالبيئة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وسيتم بحث "معاهدة الفجوة التيمورية" وطلب إيضاحات وسيعاد التفاوض بشأنها. وبالنسبة للنزاع على الحدود البحرية فسيتعين تسويته عن طريق محكمة دولية.

وتمشيا مع الدور المعزز للأمم المتحدة في صنع السلم، تقدم المجلس الوطني بخطة لمساعدة الأمين العام في ولايته لإيجاد حل للصراع في تيمور الشرقية. والخطة تتطابق مع بيانات رئيس الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية الأسقف بيلو، وتتفق مع نهج الأمم المتحدة وكذلك مع النهج البرتغالي. وحظيت بالتأييد أيضا في كونغرس الولايات المتحدة وفي أوروبا وكندا واليابان. وقد استطاع أصدقاء اندونيسيا فهم قيمتها باعتبارها وسيلة ممكنة لمساعدة جاكارتا على انتزاع نفسها، بشكل مناسب، من ورطتها في تيمور الشرقية.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتكلم بالتفصيل عن خطة السلام التي قدمها المجلس الوطني.

إن المرحلة الأولى تتكون من: محادثات بين اندونيسيا والبرتغال برعاية الأمين العام للأمم المتحدة واشتراك تيموريين شرقيين، لوضع حد للأنشطة العسكرية في تيمور الشرقية؛ الإفراج عن السجناء السياسيين؛ تخفيض عدد أفراد الجيش الإندونيسي في تيمور الشرقية؛ إزالة الأسلحة؛ توسيع أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ تخفيض عدد الموظفين المدنيين الإندونيسيين؛ إجراء إحصاء للسكان؛ تيسير وصول الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة من أجل إصلاح البيئة وحمايتها، وإعادة التوطين، والتنمية المدنية، ورعاية الطفل والمرأة والصحة العامة والتطعيم؛ استعادة جميع حقوق الإنسان، رفع القيود المفروضة على اللغة البرتغالية ولغة تيتم؛ تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الإنسان؛ وإنشاء مقر للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

والمرحلة الثانية، وتستغرق ٥ سنوات، تفضي إلى الحكم الذاتي. إنها مرحلة انتقالية إلى الحكم الذاتي، يحكم فيها التيموريون الشرقيون أنفسهم بأنفسهم بطريقة ديمقراطية عن طريق مؤسساتهم المحلية. وهذا سيتطلب إجراء انتخابات ديمقراطية لمجلس محلي مدة ولايته ٥ سنوات، وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وبمساعدتها.

ويكون للتيموريين الشرقيين وحدهم الحق في الإدلاء بأصواتهم أو ترشيح أنفسهم للانتخاب. وستنطوي هذه المرحلة على قيام المجلس بانتخاب حاكم لتيمور الشرقية مدة منصبه ٥ سنوات، وتضمين سلطات المجلس سلطة سن التشريعات فيما يتصل بعلاقات التجارة الدولية والاستثمار والملكية وتوطين المهاجرين ومسائل أخرى؛ وانسحاب جميع القوات الإندونيسية وإجراء المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين المدنيين الإندونيسيين؛ تشكيل قوة شرطة في الإقليم تنظمها الأمم المتحدة ووضعها تحت قيادة الحاكم. ولن يكون هناك جيش للإقليم. وهذه المرحلة الثانية يمكن تمديدها بالاتفاق المتبادل بين إندونيسيا وسكان تيمور الشرقية، بإبداء آرائهم عن طريق الاستفتاء.

والمرحلة الثالثة ـ مرحلة تقرير المصير ـ تشتمل على إعداد استفتاء لتقرير المصير، يعقد في غضون عام من بدء هذه المرحلة، وبواسطته يمكن للسكان الاختيار بين الارتباط الحر والاندماج مع إندونيسيا أو الاستقلال.

والآن أود أن أقدم معلومات عن الحالة الراهنة في تيمور الشرقية.

يبين تقرير أعده رئيس المجلس التنفيذي/الجبهة المسلحة، نينو كونيس سانتانا بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أن أفراد قوات الأمن الإندونيسي يواصلون ارتكاب انتهاكات صارخة ومنهجية لحقوق الإنسان. وقد أشار تقرير نينو كونيس سانتانا إلى حادثة وقعت في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ في ناحية يولاو وهي تبعد ثلاثة كيلومترات تقريبا غرب قرية ماو كاتي، قائلا:

"صبي صغير اسمه مارسيلو، ابن ماو بوتي وسي ماو، اغتالته دورية عسكرية إندونيسية.

"وكان مارسيلو وأخوته الثلاثة قد ذهبوا في رحلة صيد (ساري هيدوب) بتصريح منحته لهم السلطات العسكرية المحلية. وقد رصد كلب الأشقاء غزالا، وطارده وبعد اقتناص الغزال قتله. ثم أشعل الصبية النار لطهي الغزال وعندما ارتفع الدخان من النار، اجتذب انتباه فصيلة من الجند تابعة إما للكتيبة ٧٤٥ أو الكتيبة ٧١٧ العاملتين في تلك المنطقة. وقد مشى الجنود صوب الدخان وحاصروا الأولاد الأربعة، وهم مدنيون عزل. وعلى الرغم من علمهم بهذا، أمر قائد الفصيلة رجاله بإطلاق النيران مفرغين خزينة كاملة لبندقية أوتوماتيكية من طراز إم - ١٦، وكأنهم يطلقون النار على محاربين من المغاورين المسلحين في قتال مفتوح. وقد أصيب مارسيلو في معدته وعجز عن الحركة، في حين تمكن الثلاثة الآخرون من الهرب. وصاح مارسيلو ناطقا اسمه لكن الجنود استمروا في إطلاق النيران. ثم أصدر القائد أوامره بإطلاق قنبلة يدوية على مارسيلو لقتله. وكأن كل هذا لا يكفي، قام القائد بوضع جثة مارسيلو بجوار شجرة ودعا جنوده لكي يروا مدى دقة تصويبه والكيفية التي ينبغي بها إطلاق النار على "GPK" (المخلين بالأمن) ومؤيديهم ثم واصل تفريغ خزينة أخرى من الرصاص في جسد الصبي. وقد خرج قلب مارسيلو من جسده، من ظهره. وبعد هذه الجريمة غير الإنسانية ألقوا بجثته في النهر بعد أن كسروا جمجمته بالحجارة".

إن حالة مارسيلو ليست معزولة. ففي ١٠ حزيران/يونيه تم نقل ٦ مساجين من ديلي إلى سجن سيمارانغ في جاوة دون إبلاغ أسرهم. والسجناء الستة هم فرانسيسكو ميراندا برانكو، وهاسينيتو البيس، وفيلومينو بريرا، وخوفينسيو مارتينز، وغريغوريو سلدانها وساتورنينو دا كوستا.

وهناك حالات أخرى من بينها حالة خوسيه مانيول دا سيلبا فرناندين، وهو صبي صغير، اعتقل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ولا يزال الجيش يحتجزه في فيكيكي ولا يسمح بزيارته سواء من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية أو من جانب أقربائه. كما أن أورسيو دا كوستا، المعتقل في سامي في آب/أغسطس ١٩٩٢، لا يزال الجيش يحتجزه في بيتانو.

إن الحالة السائدة في تيمور الشرقية تتسم بتصعيد العدوان العسكري وتكثيف القمع السياسي. إذ نشهد خرقا منهجيا متعمدا للتعهدات الرسمية التي التزم بها وزير خارجية إندونيسيا، السيد علي العطاس، أمام لجنة حقوق الإنسان والأمين العام، في نيويورك في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفي محادثات جنيف في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وممارسة التعذيب تعد ممارسة روتينية.

نرجو أن تسمح السلطات الإندونيسية للسيد بكري والي ندياي، المقرر الخاص للأمم المتحدة، الموجود حاليا في تيمور الشرقية، بالتحقيق في جميع هذه الفظائع والتحقيق بصفة خاصة في المذبحة التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والمذبحة التي وقعت في المستشفى العسكري في ديلي، اللتين تظهران في فيلم "موت أمة".

وختاما أود أن أعبر عن الامتنان للأمين العام للأمم المتحدة على ثباته في معالجة مشكلة تيمور الشرقية وتلمس حل عادل ودائم على أساس حقنا الثابت في تقرير المصير. ونأمل أنه في الوقت الذي نصل فيه إلى الاجتماع مع وزيري خارجية البرتغال واندونيسيا، سيكون قد أحرز تقدم حقيقي في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وفي المناقشات الخاصة بالجانب السياسي من هذه المشكلة.

ترك الملتمس المقعد.

بناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة مورين تولفري مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة تولفري.

السيدة تولفري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أشكر اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على السماح لي بتقديم التماس لها في هذه الدورة.

اسمي مورين تولفري وأنا من مدينة بريستول بانكلترا. وإني شقيقة براين بيترز، أحد الصحفيين الخمسة الذين قتلوا في باليبو بتيمور الشرقية، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥. لقد كان براين الذي يصغرني بأربعة أعوام أكبر إخوتي الثلاثة. ولقد ذهب إلى باليبو في مهمة كمصور لقناة التلفزيون التاسعة بسيدني في استراليا.

إن لي اهتماما خاصا في هذا كله، لأنني لم أكن شقيقته فحسب وإنما أمه أيضا. فأمنا تركت المنزل عندما كنت في الخامسة عشرة من عمري، وهكذا تركت لي، مع والدي، مهمة تربية اخوتي.

لقد مات أخي ميتة فظيعة عندما كان يحاول مساعدة شعب تيمور الشرقية. وقد أتيت إلى هنا لأتكلم معكم لأنني أعرف أنه كان سيناشد اللجنة لتفعل كل ما يمكن فعله لتمكين شعب تيمور الشرقية من تقرير مصيره.

وأعضاء اللجنة سيفهمون مما سأقوله لماذا لم أحضر للتكلم هنا من قبل.

عندما كان براين في الثامنة عشرة من عمره هاجر إلى استراليا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، كتب يخبرنا أنه قضى اسبوعا لا يصدق في مكان يدعى تيمور الشرقية. وعلى الرغم من نشوب قتال بين الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) واتحاد تيمور الديمقراطي، فلقد اكتشف هو وجيرالد ستون مديره في قسم الأخبار في القناة التاسعة، أن فريتيلين كانت تسيطر على معظم ديلي. وعندما غادرها، ساعد مجموعة من اتحاد تيمور الديمقراطي تبلغ ١٤٠ لاجئا في العودة إلى داروين. كما جلب معه نداء عاجلا من رئيس فريتيلين في ذلك الحين، فرانسيسكو زافيير دو أمارال، موجها إلى "شعب استراليا الشقيق" طلبا للمساعدة. وقد تكلم أمارال عن "الحق الثابت" لشعبه في "الاستقلال الكامل والشامل" وطلب من الشعب الاسترالي أن "يقدم المساعدة إلى شعب تيمور بغية تفادي أي تدخل خارجي".

ولأن براين أدى مهمته الأولى على أتم وجه، طلبت القناة التاسعة منه أن يعود في مهمة ثانية إلى تيمور الشرقية. وهذا كان عندما ذهب إلى باليبو.

لقد علمت ما حدث لبراين هناك عندما خابرتني صديقته السابقة بالهاتف في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر لتقول إنه ذهب إلى هناك مع أربعة صحفيين آخرين وأنه تم العثور على أربع جثث. وقالت لي إنه لم يتم العثور على الرجل الخامس، فتأملنا وصلينا أنه قد يكون براين، وأنه قد يكون مختبئا.

وفي يوم الاثنين التالي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، هتف لي جيرالد ستون من استراليا ليخبرني بأن الصحفيين الخمسة جميعا قتلوا. وقال لي إننا سنتلقى برقية، وهذا ما حصل. وكان يبدو أن هناك الكثير من البلبلة. ولكننا لم نسمع أي أخبار أخرى. وفيما بعد شعرت أنه يتعين علي أن أفعل شيئا، فذهبت إلى استراليا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ لآخذ أمتعة براين الشخصية. لقد كانت تجربة مؤلمة جدا.

وحالما وصلت إلى استراليا، تلقيت مخابرة هاتفية من وزير الخارجية الاسترالي أندرو بيكوك - أو ربما كانت من مسؤول في وزارته - يخبرني عن مدى أسفه لوفاة شقيقي ولكن "ليس هناك شيء يمكن أن يقوله أو يفعله بشأن الموضوع يمكن أن يساعد بأي طريقة".

وفي طريق العودة من استراليا، كان عمال "كوانتاس" مضربين عن العمل واضطررت إلى أخذ رحلة مؤجرة إلى جاكرتا والالتحاق برحلة "بان آم" من هناك إلى انكلترا. وأخبرني أحدهم أن رفات شقيقي سيكون قد نقل إلى جاكرتا، ففكرت في أن أحاول الوقوف في جاكرتا وطلبت من المضيفة تدبير هذا الأمر. وقد فعلت هذا لي، وعندما وصلت أتى أربعة جنود لإنزالي من الطائرة. وأفترض أنهم كانوا جنودا - فقد كانوا يرتدون الزي العسكري الكاكي ويحملون مسدسات في قراباتها. ولم يتكلموا معي ولكنهم اصطحبوني عبر المهبط إلى قاعة احتجزت فيها تحت الحراسة لمدة ١٥ دقيقة.

وبعد ذلك رن جرس الهاتف وأشار الحارس إلي بأن ألتقط السماعة. وأعتقد أنه كان إما القنصل البريطاني أو الاسترالي. وقد أخبروني أنه لا يمكنهم كفالة سلامتي وأن من الأفضل لي أن أعود إلى الطائرة وأتابع رحلتي. وأخبروني أيضا أن رفات شقيقي لم يكن قد أحضر إلى هنا، وهذا لم يكن صحيحا لأن من الواضح أنه كان قد أحضر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وكان التاريخ يومها ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، على ما أعتقد.

وبعد أن عدت إلى بريستول، تلقيت رسالتين من نائبنا في البرلمان، توني بن. وقد كانت الرسالة الثانية عن الأمتعة الشخصية للصحفيين الخمسة المفقودين وعن الصناديق الأربعة التي تحتوي على رفات أربعة من الصحفيين. وجاء في الرسالة:

"أن طبيب السفارة الاسترالية أكد أن التعرف الدقيق على الجثث ليس ممكنا".

وجاء فيها أيضا أن:

"السلطات قد سلمت وثائق وآلة تصوير قيل إنها وجدت إلى جانب جثة أوروبي خامس أحرق رفاته".

وفي وقت لاحق قرأت تحقيقا صحفيا في مجلة نيوزويك الصادرة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ذكر فيه أن أحد الصحفيين:

"مالكولم ريني، أفاد قبل وقت قصير من المعركة بأنه صور السفن الحربية والطائرات العمودية الاندونيسية وهي تشارك في القتال الدائر على تيمور ... . وأن أحد الدبلوماسيين الاستراليين في كانبيرا قال في الاسبوع الماضي، 'ليس سرا أن القوات الاندونيسية تعبر الحدود. وآخر شيء يريدونه هو طاقم تلفزيون أجنبي يضبطهم متلبسين'".

وقد أرفقت بتحقيق "نيوزويك" ثلاث صور. كانت إحداها للمبنى الذي استخدمته طواقم التلفزيون ولفظة "استراليا" مكتوبة على جداره بحروف ضخمة جدا. وصورتان أصغر حجما لبراين ومالكولم ريني، كتب تحتهما: "شكوك قوية بوقوع أعمال إجرامية".

وبخلاف البيانات التي تقدم بها المسؤولون الحكوميون الاستراليون والمعلومات عن التحقيق الذي زعم بأنه أجري حول حالات الوفاة الخمس، والذي ذكر أنهم قتلوا بنيران المدفعية، لم أسمع أي شيء آخر.

لكنني، مع ذلك، احتفظت ببعض القصاصات، ولكن في كل مرة أنظر إليها أشعر بالأسى وكذلك والدي. ولم أشأ أن أزعجه. فلقد أصابته ثلاث نوبات قلبية في الفترة ما بين وفاة براين ووفاته في عام ١٩٩٠، فتركت الأمور تهدأ، على أمل أن أفعل شيئا ما في نهاية المطاف.

بعد ذلك، وقبل بضعة أشهر، سمعت في برنامج إذاعي أن جون بيلغر، وهو صحفي استرالي يعمل في انكلترا، سيتحدث عن تيمور الشرقية. وسمعت بعد ذلك عن مظاهرة ستقام في بريستول بخصوص تيمور الشرقية في آذار/مارس من هذا العام. وللمرة الأولى، أدركت أن العديد من الناس في المملكة المتحدة يعملون من أجل تيمور الشرقية.

منذ ذلك الحين، اكتشفت العديد من الأشياء المدهشة. لقد سمعت أن صحفيين حاولوا الاتصال بي وبوالدي بعد "باليبو" ولكن وزارة الخارجية البريطانية أخبرتهم أننا غير مهتمين بالأمر. وعلمت أيضا أن وزارة الخارجية كانت على علم بوفاة الصحفيين الخمسة في غضون ٢٤ ساعة من وقوعها. وكانوا يعرفون كل التفاصيل، ويعرفون أن الاندونيسيين هم الذين قتلوا أولئك الرجال، وعرفوا بذلك رسميا من وزير الدفاع الاسترالي، ولكنهم أخفوا الحقيقة.

ولهذا لماذا أتواجد هنا وماذا أريد؟ أريد أشياء كثيرة. أريد أن تطالب اللجنة بإجراء استفتاء لشعب تيمور الشرقية بشأن مستقبله يكون تحت إشراف دولـــي، وأريد أيضا أن تتوقف الحكومات، بما فيها حكومتي عن الكذب بشأن تيمور الشرقية. أريد أن أعرف لماذا يدفن شقيقي وزملاؤه في جاكرتا. أريد إعادة دفن جثثهم في تيمور الشرقية أو استراليا، حسب رغبة أقاربهم الموجودين على قيد الحياة. أريد إجراء تحقيق سليم في وفاة الصحفيين الخمسة. ولكن الأهم من ذلك، أريد بذل كل ما يستطاع من أجل شعب تيمور الشرقية. وإنني واثقة مائة في المائة من أن هذا هو ما كان سيريده براين لو أنه ظل حيا ولم يقتل.

وأود أن أختتم بياني بأن أعرض هذه اللوحة على أعضاء اللجنة. لقد منحتها لشقيقي بعد وفاته "ثورن - ايمي" عرفانا بعمله في تغطية أنباء تيمور الشرقية.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميخائيل فان فالت فان براغ (منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد فان فالت فان براغ.

السيد فان فالت فان براغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نلقي خطابا أمام هذه اللجنة اليوم وهي تستعرض مرة أخرى الحالة في تيمور الشرقية. إن تيمور الشرقية التي يمثلها المجلس الوطني لمقاومة ماوبيري، هي عضو في منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة. والأمم والشعوب الأعضاء في منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة التي تبلغ الآن ٤٠ تعمل سويا من أجل تحقيق طموحاتها المشروعة من خلال الوسائل غير العنيفة. وبالنسبة إلى بعض أعضاء منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة مثل تيمور الشرقية، تتضمن هذه الطموحات إنهاء استعمار أمتهم والممارسة الكاملة لحقهم في تقرير المصير. لقد جئت لأعرض هذا الالتماس شخصيا بسبب الأهمية التي توليها منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة لمسألة تيمور الشرقية ولعمل هذه اللجنة.

إن حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير حق تعترف به الأمم المتحدة ولا مـــراء فيه من الناحية القانونية. فإن غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ كان محل إدانة متكررة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فالقـــرار ٣٨٤ (١٩٨٥) الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥،

على سبيل المثال، لا يدين فحسب الغـــزو ولكنه يطالب أيضا اندونيسيا بسحب قواتها المسلحة دون تأخير ويعيد تأكيد حق تيمور الشرقيـــة في تقرير المصير. ومع ذلك، استمرت حكومة اندونيسيا لمدة ١٩ سنة في انتهاك التزاماتها الدولية. ولا ينتقص هـــذا بأي حـــال من الأحـــوال من حـــق الشعب في الإعمال الكامل لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. والمعاملة الوحشية للشعب، التي أفضت إلى موت ثلث مجموع سكان ذلك البلد، إن كان لها أي أثر، فإنما هو توطيد مطلب تقرير المصير، وكذلك التزام المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعمال ذلك الحق على نحو كامل وحر. وإن قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (GA3/1993/11) المتخذ في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قد أدان بقوة:

"الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية لشعب تيمور الشرقية".

ويسعدنا بذل الجهود المستمرة من جانب أمين عام الأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، سعيا إلى إيجاد تسوية عادلة، وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية في جولات متعاقبة من المحادثات مع اندونيسيا والبرتغال. وقد تابعنا باهتمام كبير الجولة الرابعة للاجتماعات مع وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٤. وتعتقد منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، مع ذلك أنه من الملح، في السعي من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمسألة تيمور الشرقية، إشراك ممثلي تيمور الشرقية في محادثات الأمين العام.

وفي الجولة الأخيرة من المحادثات، أعلنت اندونيسيا والبرتغال استعدادهما للاجتماع "بالشخصيات القيادية التيمورية الشرقية من مؤيدي ومعارضي الاندماج" ولا ينتظر من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخلف عن القيام بذلك. إننا نحثه على أن يجتمع برئيس المجلس الوطني لمقاومة ماوبيري السيد اكساناثا زانانا غوسماو، والممثل الخاص لهذا المجلس السيد راموس هورتا، إما قبل الجولة القادمة من المحادثات المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أو كجزء منها. وإننا نقترح أن توصي هذه اللجنة الأمين العام بأن ينحو هذا المنحى. وينبغي أن نثني على حكومة البرتغال لجهودها المتواصلة بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية. بيد أن المشكلة لا يمكن حلها دون مشاركة زعماء المقاومة التيمورية الشرقية الذين يعتبرهم شعبهم الممثلين الشرعيين لتيمور الشرقية.

وتعتقد منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة أن خطة سلام تيمور الشرقية التي وضعها أولا قائد المقاومة زانانا غوسماو ثم عرضها رسميا الممثل الخاص للمجلس الوطني لمقاومة ماوبيري السيد خوسيه راموس هورتا، على اللجنة السياسية للبرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٢ - والتي سمعنا معلومات مفصلة عنها اليوم - توفر أفضل أساس لعملية يمكن أن تفضي إلى سلم عادل ودائم. وتتفق هذه الخطة ذات المراحل الثلاث مع بيانات الأسقف بيلو، زعيم الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية، وقد وافقت عليها البرتغال، التي قدمتها إلى أمين عام الأمم المتحدة. ونحن نوصي بأن تستخدم الخطة كأساس للمناقشات سواء من جانب هذه اللجنة الخاصة أو من جانب الأمين العام في مباحثاته مع اندونيسيا والبرتغال وتيمور الشرقية.

وفي مقابلة أخيرة ورد منها اقتباس في عدد صحيفة التايمز اللندنية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، شجب الاسقف بيلو "كابوس الروتين" الجاثم على الشعب في ظل الاحتلال الاندونيسي. وقد أكد مرة أخرى ضرورة إجراء استفتاء لتقرير المركز المقبل لتيمور الشرقية وطالب بمنح "مركز خاص" لسلطة ذاتية مؤقتة، وذلك حسب ما جاء في مقابلة نشرها المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية. وأن مطلب الاستفتاء وضرورة قيام مركز حكم ذاتي خاص مؤقت قد وردا أيضا في الخطة ذات المراحل الثلاث التي أشرت إليها من قبل.

وقد رفض الأسقف بيلو أيضا محاولات البعض إجراء "محادثات توفيق" لا تضم جميع الزعماء التيموريين، ولا سيما زعماء المجلس الوطني، والفريتيلين وال "يو دي تي". ونعتقد أنه انسجاما مع آراء أمين عام الأمم المتحدة، المعرب عنها في النقطة ٨ من البيان الخاص بمسألة تيمور

الشرقية الذي نشرته الأمم المتحدة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، ينبغي أن يجري كل حوار بين التيموريين تحت إشراف أمين عام الأمم المتحدة.

وينبغي أن نثني على الأسقف بيلو لجهوده المستمرة للنهوض بمصالح شعب تيمور الشرقية من خلال الوسائل السلمية. وقد نجح في منع تفجر أعمال عنف وقمع على الجزيرة أسوأ مما حدث فعلا وذلك بفضل الاعتدال، وهو يواصل الكلام عن انتهاك حقوق الإنسان الذي ترتكبه السلطات الاندونيسية ضد شعبه، رغم المخاطر الجسيمة التي تكتنف قيامه بذلك. وكانت هناك في الحقيقة محاولتان لقتل الاسقف. كانت المحاولة الأولى بعد وقت وجيز من إرساله رسالة سرية إلى أمين عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت، خافيير بيريز دي كوييار في عام ١٩٨٩. والمحاولة الثانية كانت في عام ١٩٩١. وفي الرسالة الموجهة إلى بيريز دي كوييار، طالب الاسقف بيلو ببدء عملية ديمقراطية حقيقية لإنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية وبإجراء استفتاء.

كتب الأسقف بيلو في الرسالة:

"تقول اندونيسيا إن شعب تيمور الشرقية اختار الاندماج فعلا، ولكن شعب تيمور الشرقية ذاته لم يقل هذا إطلاقا. وما زلنا في طريقنا الى الموت كشعب وكأمة".

في الجولة الأخيرة من محادثات جنيف أعيد التشديد مرة أخرى على ضرورة وصول الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الى تيمور الشرقية. وكان هذا متسقا مع "إعلان توافق الآراء" الصادر عن لجنة حقوق الإنسان المعتمد في جنيف في ٩ آذار/مارس من هذا العام. ومع ذلك، ينبغي أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على علم بأن الوصول، من الناحية العملية، ما زال محدودا للغاية. فمنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة، على سبيل المثال، طلبت مرتين الإذن بزيارة تيمور الشرقية مع خبراء لحقوق الإنسان ولكنها لم تتلق ردا، فأرسلت طلبا ثالثا الى وزير خارجية اندونيسيا في أيار/مايو ومرة أخرى هذا الأسبوع، وقد أرفقت تلك الرسالة طي هذا البيان. وبعد الالتزام المتجدد الذي تعهد به سعادة السيد على العطاس للأمين العام للأمم المتحدة أثناء محادثات شهر أيار/مايو، يحدونا الأمل في أن نحصل على رد ايجابي في المستقبل القريب.

ختاما، أود أن أقتبس من نص الرد الدفاعي الذي أراد زانانا غوسماو أن يتلوه في نهاية محاكمته في ديلي يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، ولكنه منع من ذلك. حدث هذا قبل أربعة أيام من الحكم عليه بالسجن مدى الحياة. لقد أصبح زانانا غوسماو نيلسون مانديلا تيمور الشرقية الذي لا يمكن أن يتجاهله ضمير العالم. ولابد من الإفراج عنه إذا كان المراد استعادة السلم والعدل في تيمور الشرقية. لقد قال:

"إن مسألة تيمور الشرقية مسؤولية المجتمع الدولي وقضية تتعلق بالقانون الدولي. إنها حالة تتعرض فيها المبادئ العالمية للخطر، حالة تم التلاعب فيها بمعايير الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، حالة تجاهلت فيها اندونيسيا قرارات الأمم المتحدة، وهي بالتالي حالة انتهاك صارخ لمبادئ حركة عدم الانحياز والنظام العالمي للقانون والسلم والعدالة".

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة سالي ك. لفيسون (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة لفيسون.

السيدة لفيسون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية يواصل رصد الحالة في تيمور الشرقية منذ قدمنا التماسنا الى هذه اللجنة في العام الماضي. وعلى مدار السنة كنا نسمع باستمرار صرخة شعب تيمور الشرقية - والأمهات على وجه الخصوص - تدوي عالية

وواضحة من أجل الحرية والعدال، ومن أجل عودة الأبناء الذين ما زالوا مفقودين أو مجهولي المصير منذ مذبحة سانتا كروز التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وقتل فيها مالا يقل عن ٢٧٣ شخصا.

هؤلاء الأمهات، في مناشدتهن المفطرة للقلوب، التي وجهنها في الخريف الماضي للسيدة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، تكلمن عن صمت هذا الحزن العظيم، وعن جهلهن بالأماكن التي دفن فيها احباؤهن الشهداء. ومع ذلك فما زلن يعرفن قدرهن حق المعرفة:

"إننا شعب صغير وضعيف في كل جانب من جوانب الحياة، ولكننا نود أن نبقي على اتقاد شعلة مقاومتنا التي عُرفنا بها بوصفنا شعبا حرا وكريما".

ليس هناك ما هو أكثر مدعاة للأسى من اختفاء الابن: الأمل الدائم الذي يأتي به مطلع كل يوم بالعودة التي طال التوق إليها، وتحطم نفس الآمال مع غروب الشمس دون وصول خبر، وعدم القدرة على الحداد والتأقلم مع الموت الذي ربما يضع حدا لعذاب شكوك لا ترحم تأتي بها أيام وشهور وسنوات من الانتظار.

ومع كل، فكم عدد الأطفال الذين اختفوا بلا عودة في هذه الأرض المعذبة؟ وكم من المزيد سيلقون نفس المصير ويسحبهم الجنود في سواد الليل، ويضربونهم ويعذبونهم ويشوهونهم ويدفنوهم في مقابر المجهولين؟

كيف يمكننا أن نأمل في أن يغير العسكريون الاندونيسيون من عادات سنين من الظلم وتأخذهم الشفقة؟ في رسالة بعث بها الأسقف بيلو الى صديق له قال:

"إننا نعيش في بيئة من الرعب والضغوط. يقول الاندونيسيون إنهم قاموا فعلا بسحب كتائب من تيمور الشرقية ولكن هذا ليس صحيحا. بل على النقيض من ذلك إنهم يزيدون من وجود الوحدات العسكرية في كل ... وبما أنه لا يحدث تخفيض في القوات العسكرية أو في عدد الأفراد العسكريين فليس هذا أكثر ولا أقل من احتلال عسكري وديكتاتورية".

"إن المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية يساوره القلق ليس فقط على سلامة شعب تيمور الشرقية الذي اختار يجهر علنا برفضه للحكم الاندونيسي، بل أيضا - وبوجه خاص - على ممثليه من رجال الكنيسة الرومانية الكاثولية. ونشعر بالقلق على الأسقف كارلوس بيلو المدير البابوي لأبرشية ديلي. فقد نمى الى علمنا أن الكنيسة الكاثوليكية تتعرض لضغوط متزايدة منذ قدوم الأسقف بيلو لمساعدة من شاركوا في مظاهرة سانتا كروز.

ووفقا لروايات الأسقف ورجال الكنيسة والدين داخل تيمور الشرقية، يعمد العسكريون الاندونيسيون بصفة منتظمة الى التدخل في شؤون الكنسة، وملاحقة روادها بالتهديدات والاتهامات، وإشاعة معلومات انتقامية مضللة في محاولة صاخبة لتشويه سمعة أعضائها. وكانت هناك محاولات لاغتيال الأسقف ومعاونيه الذين أصبحوا، كما نرى، يؤدون واجباتهم في ظروف يتعرضون فيها لخطر يومي. إننا نعرف أنهم لا يخافون الموت - لا الأسقف ولا قساوسته - وأنهم ينظرون الى أسقف السلفادور الشهيد، رئيس الأساقفة أوسكار روميرو كمصدر للإلهام. لقد اغتالت فرق الموت رئيس الأساقفة روميرو أثناء قداس كان يقيمه في آذار/مارس ١٩٨٠. وكان طوال حياته يعرب علنا وبلا خوف عن معارضته للظلم والقهر.

إن الوضع الراهن، على حد قول الأسقف بيلو، لن يؤدي بأي حال الى موافقة الأمم المتحدة على ادماج تيمور الشرقية في اندونيسيا ما دام

"الناس مازالو يعيشون في خوف؛ ولا يجرأون على الخروج بالليل. وكثيرون منهم، من بينهم شباب، يستدعون للاستجواب ... وإذا تكلم الناس عن حقوقهم

يتهمون بأنهم أعضاء في جبهة فريتلين أو التنظيمات السرية".

إن الأسقف يطالب بمنح تيمور الشرقية الحكم الذاتي الذي تُحترم في ظله التقاليد الدينية. والاستفتاء الذي نادى به لأول مرة في ١٩٨٩ أصبح "ضروريا وعاجلا" على حد سواء. وكما يقول:

"إذا كانت الحالة قد تحسنت والناس يعيشون بالفعل في هدوء واطمئنان، فما وجه الخوف من اجراء الاستفتاء؟"

إن قضية تيمور الشرقية قضية سياسية ولا يمكن تسويتها إلا بمفاوضات متأنية ومطولة. وإذ نذكر بميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن الشعب المتمتع بالسيادة هو وحده الذي ينبغي أن يقرر مستقبله، نود أن نؤكد حقيقة أن ولاية الأمم المتحدة ستتقوض إذا حرم شعب تيمور الشرقية من هذا الحق الأساسي. إننا نناشد الحكومة الاندونيسية التقيد بالبيان الذي وافقت فيه هذا العام، في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على مواصلة التحقيق في مذبحة ديلي التي وقعت يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وفي مصير المفقودين، والظروف المحيطة بالحادث.

أخيرا، نطلب من اندونيسيا أن تواصل الحوار بعزيمة ونية صادقة مع البرتغال والممثلين الشرعيين لشعب تيمور الشرقية بمن فهم زعيمه السجين زانانا غوسماو، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتسوية هذا الصراع المفجع الذي لا لزوم له. فلنضع حدا لحالات الاختفاء والانتهاكات في تيمور الشرقية. ولنضع حدا لأحزان الأمهات.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة إليزا ماريا ريموس دامياو (نيابة عن السيدة ماريا تيريزا سانتا كلارا غوميز، عضو البرلمان، الحزب الاشتراكي، بالبرتغال) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة دامياو.

السيدة دامياو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عام ١٩٧٧، أبلغت البرتغال - بصفتها الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية - وبشكل متكرر، الأمين العام أن احتلال القوات المسلحة لإندونيسيا، وهي ضحية سابقة للاستعمار تحولت إلى مستعمر عنيف، لا يزال مستمرا.

والمرة تلو المرة مُنعت البرتغال من أداء واجباتها نحو تيمور الشرقية، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تحت إدارتها. وعلى وجه التحديد لم تتمكن من تأمين حق شعب تيمور الشرقية في ممارسة الاختيار الحر فيما يتصل بمستقبله عن طريق الاستفتاء.

مرة أخرى، ونحن نضطلع بمسؤولياتنا، نود أن نذكّر بمسؤوليات اللجنة الخاصة.

منذ عام ١٩٧٥ والجمعية العامة تطلب من اندونيسيا سحب قواتها المسلحة من تيمور الشرقية وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) دون نتائج ملموسة حتى الآن. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين القرار ٣٠/٣٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، بتفويض الأمين العام إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، لاستكشاف طرق ووسائل التوصل إلى حل مقبول، وإبلاغ الجمعية في دورتها التالية بالنتيجة. وفيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٤، أي في ١١ عاما، وبرغم جهود الأمين العام، ظلت الجمعية العامة تُخبر فقط بنتائج غير مرضية لمساعيه الحميدة.

وتحت رعاية الأمين العام، أجريت محادثات غير رسمية على مستوى وزراء الخارجية، في نيويورك في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وفي روما في نيسان/ابريل ١٩٩٣، وفي جنيف في أيار/مايو ١٩٩٤. ولسوء الحظ، لم يتغير شيء تغييرا حقيقيا في حياة شعب موبير، بسبب كون اندونيسيا مهتمة فقط بتحسين صورتها الدولية التي تلطخت مؤخرا نتيجة معلومات من مصادر عديدة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة التفاقم.

ولمجرد تحسين صورة اندونيسيا لدى الرأي العام الدولي، سُمح لمجموعة من الصحفيين بزيارة الإقليم في شهر نيسان/ابريل الماضي، ولكنهم كانوا دائما مع مرافقين. وقد قال صحفي في مقالة له في "ذي غارديان" يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ ان النظام الحاكم المسيطر العنيف الذي بنته اندونيسيا منذ عام ١٩٧٥ لا يزال يعمل، وأنه لا يزال هناك جو من الإرهاب والتهديد والحرب. لقد فرقت الشرطة مظاهرة قصيرة قام بها عدد قليل من الطلبة الشباب أمام الفندق الذي ينزل به الصحفيون، ومظاهرة أخرى بالقرب من الكنيسة تأييدا لكفاح زانانا غوسماو من أجل الحرية في تيمور الشرقية. وبعد ذلك بسبعة أيام أعلنت اندونيسيا اعتقال ستة أفراد لاستجوابهم. وتذيع مصادر تيمورية أن ١٢ شخصا اعتقلوا دون اتهامات محددة.

وتقول منظمة العفو الدولية إن هذه الاعتقالات تتمشى تماما مع نمط قديم خاص بالاحتجاز القصير الأجل والمعاملة السيئة لمعارضي النظام الاندونيسي السياسيين سواء كانوا حقيقيين أو مزعومين. ولم يُفرج إلا عن واحد فقط من الـ ١٢ المحتجزين. وفي يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أذيع أن ثلاثة طلبة حكم على كل منهم بالسجن لمدة ٢٠ شهرا لتنظيمهم مظاهرة للتعبير عن مشاعرهم المناهضة لاندونيسيا أمام صحفيين أجانب زائرين.

وبالرغم من جهود الأمين العام، لم تتمكن لجنة حقوق الإنسان واللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار من وقف العنف والقمع. إن أكثر من ثلث أبناء تيمور الشرقية قتلوا. ومستقبل الثلثين الباقيين هو ما يثير قلقنا العميق. فإلى أي مدى سيقاومون الانتهاكات العسكرية وانتهاكات الشرطة الرامية إلى تدمير كيانهم وثقافتهم وأملهم في التضامن الدولي باستخدام أعمال التخويف، إذا لم يتحول ذلك التضامن إلى حقيقة واقعة؟

منذ وقعت مذبحة سانتا كروز، اعتقل ٤٠٠ فرد على الأقل من أبناء تيمور الشرقية دون توجيه اتهامات. كثيرون منهم منعوا من الاتصال بذويهم ومحاميهم ولجنة الصليب الأحمرالدولية. إن القانون الدولي بشأن الأقاليم المحتلة قسرا يعترف بحق المقاومة. ومع هذا حُكم على ٢٠ تيموريا بالسجن مدى الحياة عن الأعمال الهدامة وجرائم سياسية أخرى؛ ثلاثة منهم لا يزالون في الاعتقال منذ عام ١٩٨٤.

إنه بفضل الضغط الدولي وعمل منظمات حقوق الإنسان الاندونيسية، أمكن حماية أرواح بشرية وتحسين الوصول إلى تيمور الشرقية. ومع هذا، فرضت السلطات العسكرية في العام الماضي زيارات تخضع لرقابة دقيقة للجنة الصليب الأحمر الدولية ووفود أجنبية.

وفي كانون الثاني/يناير الماضي عوقب زانانا غوسماو بوقف الزيارات له مؤقتا بعد أن عُلم أنه كتب رسائل الى السلطات البرتغالية واللجنة الدولية للقانونيين.

ونيابة عن الشعب البرتغالي، باعتباري واحدة من ممثليه، أطلب من اللجنة، بشعور بالقلق العميق، أن تعمل وأن تعمل بسرعة. فمع مرور كل عام بل وكل يوم يكلف التأجيل الذي لا يمكن تحمله لحل مقبول كريم أبناء تيمور الشرقية المزيد من المعاناة.

اليوم استمعت اللجنة لمنظمات دولية موثوق بها وهي تشهد على الإبادة الانتهاكات الجنسية التطهير العرقي ضد أبناء تيمور الشرقية. إن مثل هذا السلوك غير المتحضر في البوسنة هز ضمير العالم، ولكنه في تيمور الشرقية قوبل بصمت غير مفهوم من دول ديمقراطية قوية يبدو أن لها أحكاما مختلفة على الحالات المتشابهة.

إن قدرة أبناء تيمور الشرقية على مقاومة الحكام الغازين الذين يمارسون العنف يثير الدهشة. لكننا نعلم، وهذه اللجنة تعلم، أن مواصلة تحقيق النوايا الاندونيسية في تيمور الشرقية دليل على ضعف الأمم المتحدة المتزايد في محاولتها لضمان السلم.

وفي ضوء تلك الحقائق، نؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف في إطار الأمم المتحدة للقيام بعملية - تقع مسؤوليتها على البرتغال بصفتها الدولة القائمة بالإدارة - تؤدي إلى تقرير مصير شعب تيمور الشرقية.

تركت الملتمسة المقعد المخصص لها.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لويس مانيويل كوستا غيرالديز (عضو البرلمان البرتغالي، الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البرتغال) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غيرالديز.

السيد غيرالديز (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انقضت ١٩ سنة منذ قيام اندونيسيا، وهي إقليم مستعمَر سابق كافح في الماضي بشرف من أجل حريته، بغزو تيمور الشرقية. إن غزو تيمور الشرقية في عام ١٩٧٥ انتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي؛ ووفقا لذلك فإن ضم الإقليم من جانب واحد لم يعترف به المجتمع الدولي على الإطلاق.

في يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين القرار ٣٤٨٥ (د - ٣٠) المتعلق بالغزو الإندونيسي، الذي اعترف بالبرتغال بصفتها الدولة المسؤولة عن إدارة تيمور الشرقية. وفي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع - وأريد أن أؤكد على كلمة "بالإجماع" - القرار ٣٨٤ (١٩٧٥) بشأن الموضوع ذاته، الذي صيغ بعبارات مماثلة، مصرا على أن تسحب اندونيسيا قواتها المسلحة من تيمور الشرقية، ومذكرا بحق الشعب التيموري في تقرير المصير والاستقلال.

وخلال السنوات الـ ١٩ الماضية قتل أكثر من ثلث الشعب التيموري على يد قوات الشرطة والقوات المسلحة الاندونيسية الهمجية الشرسة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ فإن الخوف والعنف والقمع والتعذيب وتمزيق الحياة الأسرية ومحاولات تدمير الثقافة التيمورية وتدمير المعتقدات الدينية التيمورية أصبحت كلها من الأمور المألوفة في تيمور الشرقية.

ولا بد أن يكون المرء ناضجا بما فيه الكفاية لكي يدرك أن الحياة لا يسودها الانصاف والعدل دائما. ولكن هل لي أن أسأل أليس هذا ثمنا باهظا يدفعه الشعب التيموري؟

لقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. فما رأي حضرة ممثل اندونيسيا في هذه اللجنة في الفظائع المستمرة التي ترتكبها القوات المسلحة لبلده ضد الأسر في تيمور الشرقية؟ وباعتباره شخصا مسؤولا ألا يشعر بالخجل؟ هل ينام مطمئن البال بالليل؟ أنا متأكد أنه لا ينام مطمئن البال بالليل لأنني أعتقد، بل متأكد، أنه مواطن من مواطني العالم المتمدين.

إن اندونيسيا تدرك أنه لا يمكن الإبقاء الى ما لا نهاية على الحالة الراهنة في تيمور الشرقية. إن علامات اضطراب الأعصاب التي أبدتها اندونيسيا خلال المؤتمر الأخير في مانيلا إشارة واضحة على أن اندونيسيا تشعر بإنشغال البال والقلق إزاء الحالة في تيمور الشرقية.

والواقع أن قضية تيمور الشرقية استقطبت تأييدا متزايدا في العالم على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي. لقد دعا الاتحاد الأوروبي اندونيسيا مرارا الى وقف انتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وأكد على الحاجة إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية، مع إيلاء الاحترام الكامل للمصالح والأماني المشروعة للتيموريين الشرقيين، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الوعي بمسألة تيمور الشرقية بدأ يكتسب زخما في الولايات المتحدة أيضا، سواء في الحكومة أو في الكونغرس. وإن ما حدث في العام الماضي من إلغاء بيع المقاتلات F-5E من الأردن الى اندونيسيا، وقطع التمويل عن مشاركة ذلك البلد في البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكريين، وما حدث هذا العام من وقف بيع أجهزة فتاكة لمكافحة الشغب

كلها خطوات ايجابية بكل تأكيد. والرسالتان الموقعتان من ٣٧ عضوا في مجلس الشيوخ و ١٠١ في مجلس النواب لحث الرئيس كلينتون على مناقشة مسألة تيمور الشرقية مع الرئيس سوهارتو بمناسبة مؤتمر قمة آسيا - المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي الذي عقد مؤخرا في سياتل تتسمان بدلالة كبيرة أيضا.

وبرعاية الأمين العام للأمم المتحدة عقد وزيرا خارجية البرتغال واندونيسيا أربع جولات للمحادثات. والجلسة الأخيرة المعقودة في جنيف في ٦ أيار/مايو تمخضت عن بيان يحتوي على بعض الترتيبات الهامة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في بيان رئيس لجنة حقوق الانسان بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، المعتمد في شهر آذار/مارس الماضي في جنيف.

منذ عام ١٩٩٢ بلغت مسألة تيمور الشرقية مرتبة مختلفة من المناقشة في لجنة حقوق الإنسان. إن الاضطراب العصبي الذي أبدته اندونيسيا في تلك الجلسات يشير بوضوح أن الرياح بدأت تهب في اتجاه مختلف.

ولكن على الرغم من الخطوات الايجابية المشار اليها سلفا، فإن منظمة العفو الدولية، في تقريرها السنوي، تبلغ مرارا عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وفي شهر نيسان/ابريل الماضي فإن مجموعة من الصحفيين الذين سمح لهم بزيارة تيمور الشرقية بصحبة مرافقين قالوا أيضا إن أعمال التحرش والاحتجاز والتعذيب لا تزال جزءا من الحياة اليومية وأنه يسود مناخ من الخوف والرعب. وإن التقرير الذي أعده الصحفيون والتقارير التي أعدتها منظمة العفو الدولية توضح بالتأكيد أن اندونيسيا أمة ذات وجهين أحدهما للاستهلاك الدولي والآخر هو وجه الرعب والوحشية داخل البلاد. لذلك فإنني أحث المجتمع الدولي، وأناشده عن طريق هذه اللجنة اعتماد تدابير أكثر شدة لوقف المعاناة الطويلة المؤلمة لشعب تيمور الشرقية.

أخيرا أود أن ألقي على مسامع أعضاء اللجنة بيانا ألقاه الأسقف بيلو، المدير البابوي في ديلي، في مقابلة صحفية أجريت معه مؤخرا:

> "إن التواجد العسكري لإندونيسيا في تيمور الشرقية يولد مناخا من الخوف، ولن يتغير شيء حتى يتمكن شعب الاقليم من تقرير مصيره".

هذه هي الحقيقة بكل بساطة. وهذا هو مفتاح وقف ألم ومعاناة شعب تيمور الشرقية.

ختاما أود أن أشكر اللجنة على صبرها في الاستماع إليّ، وبارك الله عباده المخلصين جميعا.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نارانا سيناي كويسورو (عضو البرلمان - حزب الوسط الاجتماعي الديمقراطي) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كويسورو.

السيد كويسورو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي نارانا كويسورو وأنا عضو في البرلمان البرتغالي، اسامبليا دا ريبوبليكا.

استمعنا اليوم حتى الآن إلى ٢٠ بيانا من جانب ملتمسين قدموا لأعضاء اللجنة الموقرين سجلا صادقا عن اندونيسيا، التي تشكل في حقيقة الأمر، الغزو الامبريالي الجاوي لتيمور الشرقية من ١٩٧٥ الى وقتنا هذا. إنه تاريخ مأساة أصابت أمة تيمور الشرقية المعذبة، تاريخ انتهاكات يومية لحقوقهم وكرامتهم بوصفهم أفرادا وجماعات من جانب جار قوي عسكري يسيء استخدام قوته وسطوته لفرض حكمه الطاغي والتعسفي على شعب الموبير الأعزل الكريم، الذي يشكل الآن أكبر عدد من السكان يعاني من الحكم الاستعماري بعد انهيار الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وفضلا عن جميع الفظائع التي قيلت اليوم، يتعين علينا أن نشير الى الانتهاكات الدينية، حيث أن الجنود والضباط المسلمين ينتهكون حرمة الكنائس وينتهكون حرمة المقدسات عن طريق انتهاكهم للقواعد المقدسة واعتراض صلوات القداس، والبصق على طاولات القربان المقدس في الكنيسة والعودة الى الممارسات البغيضة في ازدراء العشاء الرباني في كنائس ديلي. ولا يستطيع المرء أن يتصور في نهاية القرن العشرين أن دولة معترفا بها بوصفها عضوا في المجتمع الدولي وعضوا في الأمم المتحدة تنتهج مثل هذا السلوك، الذي ينبغي اعتباره وحشيا وغير متحضر، ذلك السلوك الذي يحول تيمور الشرقية الى حقل تجارب للعنف العسكري وساحة للأصوليين المسلمين للإساءة الى الحقوق الدينية للمؤمنين الكاثوليك في تيمور الشرقية. ويتعين على العالم الحر أن يدين ما وصفه أسقف ديلي السيد خيمينيس بيلو بأنه كابوس روتيني يجعل من الضروري إعطاء شعب الموبير الكلمة الأخيرة في تقرير مستقبل تيمور الشرقية.

إن مسألة تيمور الشرقية ينبغي النظر اليها في سياق عجز المجتمع الدولي عن فرض احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير المصير. إن هذه الحالة تبعث على انزعاج العالم أجمع، من افريقيا الى يوغوسلافيا السابقة الى آسيا. بيد أنه إذا كان هذا الوضع مؤسفا، فإنه لا يمكن السكوت عليه عندما نجد أن القوى الكبرى تسيء استخدام قوتها لخدمة مصالحها.

الحالة في رواندا ليست كالحالة في تيمور الشرقية. ففي الحالة الأولى، هناك قوى داخلية تتقاتل مع بعضها. وفي الحالة الثانية، هناك دولة عسكرية كبرى تسيء استغلال قوتها وصلاتها الدولية لسحق شعب صغير. لقد غزت تيمور واحتلتها وأعلنت ضمها، وهذه أعمال أدانها القانون الدولي جميعها. وقد قتلت مئات الآلاف من أبناء تيمور الشرقية، وهذه جريمة إبادة جنس يمكن بل وينبغي في الوقت المناسب أن تحكم فيها محكمة دولية. ومن غير المقبول أن تقبل أمم عظيمة، مثل استراليا والولايات المتحدة، بهذه الحالة في المحيط الهادئ في نفس الوقت الذي تدعي فيه أنها قلقة جدا بشأن افريقيا ويوغوسلافيا. إننا نناشدها أن تضع احترام القانون الدولي والأخلاقيات الأساسية فوق مصالحها. ونذكر بحماس بأنه إذا لم تقم الأمم المتحدة بحماية الشعوب الضعيفة فلن يكون لها حول أمام العنف غير المشروع. وهذا هو النداء الذي نوجهه اليوم هنا باسم الشعب الذي يشارف على الفناء نتيجة للغزو الاندونيسي.

لقد آن الأوان لكي تتخذ الأمم المتحدة موقفا حازما إزاء اندونيسيا وتستعيد حكم تقرير المصير، الذي هو الخطوة الأولى للاعتراف بكرامة شعب تيمور الشرقية.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد ميغيل أوربانو رودريغز، عضو البرلمان، الحزب الشيوعي، البرتغال، مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وأعطي الكلمة للسيد رودريغز.

السيد رودريغز (عضو البرلمان، الحزب الشيوعي، البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذه الدورة، عندما يمثل ملتمسون من مختلف الجنسيات أمام لجنة إنهاء الاستعمار لشجب الحالة في تيمور الشرقية والمطالبة بإيجاد حل يمكن شعب موبير من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، فإننا نواجه مواجهة مباشرة مثالا على عجز المجتمع الدولي عن كفالة الاحترام لميثاق الأمم المتحدة.

منذ ما يزيد على ١٨ عاما وحكومة جاكرتا تتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدين غزو تيمور الشرقية. وأجبروا على استرعاء انتباه اللجنة إلى جوانب الطريق المسدود الحالي الناجم عن استراتيجية الامبريالية الاندونيسية. إن اندونيسيا تنتهج سياسة تجعل الجمهورية دولة خارجة على القانون.

في عام ١٩٩٤، كما في عام ١٩٩٣، تعهدت حكومته بالتزامات أمام لجنة حقوق الانسان في جنيف ولكنها مرة أخرى لم تحترمها. وفي المحادثات التي أجراها وزير الخارجية علي العطاس مع الحكومة البرتغالية طالب بتدابير بناء الثقة. ولكن المحتمل

لا يزال ينتهج في تيمور الشرقية سياسة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية.

إن آخر تقرير لهيئة العفو الدولية عن هذا الموضوع واضح للغاية، وكذلك حال إعلانات البرلمانيين من مختلف البلدان الذين زاروا الاقليم. وقد استمعت اللجنة اليوم إلى بيان ممثل هيئة العفو الدولية، وهو يبلغ عن حقائق خطيرة للغاية، وإلى الشهادة المؤثرة التي تقدم بها كونستانسيس بينتو، الذي عدد الفظائع الاندونيسية، بما فيها قتل شاب اسمه مارسيلو؛ وإلى بيان السيد تولفري، من بريستول بانكلترا.

والفيلم الذي قدمه جون بيلجر عن أعمال القتل في مستشفى ديلي بعد مذبحة سانتا كروز أحدث تأثيرا كبيرا في جميع أنحاء العالم. وقبل عدة أسابيع استمعنا في البرلمان البرتغالي إلى عرض لهذه الأحداث الوحشية من جانب التيموريين الذين كانوا في المستشفى وإلى وصف لعمليات التعذيب التي تعرضوا لها. كما استمع النواب البرتغاليون إلى شهادة البرلمانيين السويديين الذين زاروا ديلي ووجدوا مناخ الرعب الذي فرضه المحتلون.

إن حكومة اندونيسيا تتدخل أيضا عبر البحار عن طريق محاولات كسب التأييد وممارسة الضغط على حكومات معينة. ومن الأمثلة على ذلك محاولة منع انعقاد مؤتمر مانيلا. ولحسن الحظ إن استقلالية قضاة المحكمة العليا في الفلبين والمواقف الثابتة التي اتخذتها شخصيات مرموقة، مثل الكردينال خايمة سين من مانيلا، حولت ذلك المؤتمر إلى عمل من أعمال التضامن الدولي المتسم بأهمية استثنائية وشجب يسهم في توعية ملايين البشر في جميع أنحاء العالم بالجرائم التي اقترفها نظام الجنرال سوهارتو في تيمور الشرقية. ويجري التحضير لمؤتمر تضامن مماثل في ماليزيا، ولذا فإننا نتوقع ضغوطا جديدة من نظام جاكرتا على الحكومة في كوالالمبور.

والجانب الآخر من المشكلة الذي أود أن ألفت الانتباه إليه هو التآمر الذي سمح لجمهورية اندونيسيا بخلق حالة تحرم شعب تيمور الشرقية من القدرة على ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال. ولولا الدعم غير المشروع من بعض الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية ذات النفوذ لما استطاعت اندونسيا من أن تنتهج سياستها القائمة على التعنت المستمر، وعلى تحدي مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا.

وكمثال على المزاح الثقيل أود أن أضرب مثلا بأسلوب اللجنة الأوروبية، التي أضافت اسم السيد علي العطاس، وزير خارجية الجنرال سوهارتو، إلى قائمة الانسانيين البارزين، أسوة بالفائزين بجائزة نوبل مثل أوسكار أرياس؛ فالسيد العطاس أضيف اسمه إلى الذين منحوا لقب "مشجع النماذج العالمية لحقوق الانسان". والأكثر خزيا أن السيد جاك دلورس ترأس الاجتماع الذي رفع منزلة الوزير إلى نموذج للطيبة الانسانية، هذا الوزير المسؤول عن سياسة بلده في تيمور الشرقية، ألا وهي سياسة العنف والابادة الجماعية.

إن عدة حكومات، بما فيها حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان واستراليا تؤيد النظام الدكتاتوري للجنرال سوهارتو، وهي دكتاتورية الامبريالية الجاوية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي الأسبوع الماضي قامت منظمات حقوق الانسان بمظاهرة في باريس خارج البنك الدولي احتجاجا على الدعم المالي لجاكرتا من جانب بلدان الفريق الاستشاري المناصر لاندونيسيا. وهذه حقا جائزة لبلد يتحدى نظامها ما تعتبره الديمقراطيات الغربية مبادئ وقيما أساسية.

إن تأييد حكومة الولايات المتحدة لاندونيسيا هو الأكثر أهمية والأكثر عارا والأكثر لا أخلاقية على الاطلاق. وتقرير وزارة الخارجية عن الحالة الاندونيسية في عام ١٩٩٤ يساعد على توضيح تناقضات السياسة الخارجية لدولة تتوق إلى إيجاد نظام عالمي جديد. وبينما يؤكد التقرير على أن الاقتصاد الاندونيسي يظهر دينامية هائلة، يرسم صورة فظيعة للنظام: الاوتوقراطية والفساد والتعذيب وقتال المغاورين في تيمور، وفي ايريان جايا وأسيه، واضطهاد الأقليات ومحاباة الأقارب. إن الاشارات العديدة إلى تيمور الشرقية تقدم لنا تأكيدا رسميا بأن واشنطن تعترف بأن التعسف شائع في

ديلي وأن محاكمة زانانا غوسماو كانت مهزلة قضائية. وتسلم وزارة الخارجية أنها على علم تام بما يحصل في تيمور الشرقية. ولكن الولايات المتحدة تعتبر ضم اندونيسيا للاقليم أمرا واقعا، وبذلك تتخذ موقفا متحديا لقرارات الأمم المتحدة بشأن المسألة.

وترجع هذه السياسة الى الماضي البعيد. الحقيقة لا يمكن إخفاؤها. لقد شجعت الولايات المتحدة ودعمت غزو تيمور الشرقية، مغمضة عينيها عن الإبادة التي تبعت الاحتلال. وقد ذكرت هذه الحقيقة بالتفصيل في المقدمة التي كتبها السيد نعوم تشوميسكي، الأمريكي البارز، في الكتاب المعنون "ديلي في الغد"، الذي ألفه السيد راموس هورتا، وهو أحد زعماء مقاومة الموبير. ومما تجدر ملاحظته، أن تشوميسكي يذكر بأن الرئيس جيرالد فورد ومعه هنري كيسنجر ذهب الى جاكارتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ لإعطاء الضوء الأخضر. وبعدئذ عطلت واشنطن تحرك الأمم المتحدة.

وقد ذكر السفير باتريك موينهان، في برقية أرسلت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ الى وزير الخارجية كيسنجر، أنه نفذ عمله السري بنجاح. "والولايات المتحدة"، حسبما جاء في مذكراته،

> "أرادت أن تتطور الأمور كما تطورت، وقد عملت لهذا الغرض. وقد أرادت وزارة الخارجية أن تكون الأمم المتحدة عاجزة تماما فيما يتعلق بأي إجراء يتخذ. وقد أنيطت هذه المهمة بي وقد نفذتها بنجاح كبير".

والسيد رود نوردلند، الأمريكي الفائز بجائزة بوليتزر، لخص مأساة شعب الموبير بعد زيارة لديلي، بعنوان بارز في إحدى الصحف: "تيمور لا تزال أرض الجوع والقمع والفقر".

وهو على حق. إلا أن المرء يجب ألا يزرع البلبلة. وينبغي أن يفرق المرء فيما بين الامبراطورية الجاوانية في ظل دكتاتورية الجنرال سوهارتو وبين شعب اندونيسيا الذي يستحق احترامنا. وبالمثل، إن شعب الولايات المتحدة ليس مسؤولا عن تآمر الحكومة الامريكية مع حكومة جاكارتا. وأود أن أشيد بتضامن الصحف الامريكية الكبرى مثل "نيويورك تايمز" و "واشنطن بوست" مع كفاح شعب تيمور الشرقية من أجل تقرير المصير والاستقلال.

يستحق كل عدوان استعماري الإدانة. وإنني واحد من الذين يعتقدون أنه سيأتي يوم يتحرر فيه شعب تيمور الشرقية، بعد أن يحقق الهدف الرئيسي الذي قاتل من أجله ببسالة وإصرار لأكثر من ١٨ سنة من الاحتلال والرعب. وآمل - كما يأمل شعب البرتغال - أن تسهم اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في ضمان أن يبزغ فجر ذلك اليوم في أسرع وقت ممكن.

غادر الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرانسيسكو اكسافيير أمارال مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أمارال.

السيد أمارال (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي فرانسيسكو اكسافيير أمارال. وإنني الرئيس السابق لفريتيلين، حزب تحرير تيمور الشرقية ومؤسسها، وأصبحت فيما بعد أول رئيس لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. وأود أن أشكر اللجنة على إتاحة هذه الفرصة لي للكلام عن تيمور الشرقية. وأود أيضا من كل قلبي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري المخلص للأمم المتحدة، ولمختلف الحكومات والمنظمات غير الحكومية ولجميع الشعوب التي بذلت الوقت والجهد بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية. هذه الجهود والاعتبارات لا يمكن أن يتجاهلها التيموريون الشرقيون.

إنني لم أحضر الى هذه اللجنة لأدين أو لأتكلم ضد أي فرد أو شعب. لأنني أعتقد أن الأعمال التي قام بها هؤلاء المعنيون اتخذت بإخلاص وكانت تستند الى إيمان بأن تلك الأعمال، في ذلك الوقت، كانت صحيحة وعادلة. بيد أنه منذ المداولات بشأن مركز تيمور الشرقية التي دارت على الساحة الدولية،

لاحظت الاتجاه نحو النظر الى تاريخ تيمور الشرقية وكأنه بدأ في عام ١٩٧٥. ويبدو أن تيمور الشرقية، قبل ذلك الوقت، لم تكن موجودة وتظل سرا بالنسبة للعالم. لكننا كنا موجودين. كنا مستعمرة للبرتغال لمدة ٤٥٠ سنة. وللأسف، بعد أن نسينا العالم هذه المدة الطويلة، ظهرنا الآن كمسألة يستخدمها البعض لدفع مخططاتهم الخاصة، مرة أخرى على حساب المصالح الحقيقية لشعبي. وهذا يجعلني حزينا وغاضبا، وهذا هو السبب الذي من أجله طلبت الكلام هنا اليوم.

لقد كان عرض الحقائق المتصلة بتيمور الشرقية في معظم مراحله عرضا من جانب واحد، يقدمه ناس يريدون أن يتكلموا بأصواتهم هم ويعبروا عن آرائهم حول ما حدث. ولكن إذا كان لنا شرف الاستماع الى حقائق ما وقع لتيمور الشرقية، فلتسمحوا لنا بأن نسرد القصة كاملة. ينبغي أن نعترف بالتجربة الاستعمارية الوحشية للتيموريين الشرقيين عندما جاء البرتغاليون من الجانب الآخر من العالم لقمع واستغلال وتقسيم وقتل شعبي. كانت البرتغال في عام ١٩٧٥ هي التي حرضت على القتال وأعمال القتل فيما بين التيموريين، حيث حرضت الشقيق ضد شقيقه، والإبن ضد أبيه. وكانت البرتغال هي التي تركتنا عمدا في حالة من الحرب الأهلية، ونفضت يديها عن مصيرنا. إنني أعرف هذا لأنني كنت واحدا من المشاركين الرئيسيين في تلك الحرب الأهلية مناضلا من أجل استقلال تيمور الشرقية.

وإنني أود، إذا أذنتم، أن أسرد بعضا من تجربتي الخاصة، التي أصبحت مرتبطة مع تاريخ تيمور الشرقية. في عام ١٩٤٦ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كان عمري ١١ سنة، حدثت عملية ترحيل كبيرة لأكثر من ٠٠٠ ١ تيموري الى جزيرة أتورو. وكان هؤلاء الناس يعتبرون خطيرين لأنهم يمكنهم أن يقرأوا ويكتبوا. وعاش ٢٠٠ منهم، من بينهم إثنان من أبناء عمي، أحدهم لا يزال حيا. ومقابل رأس شقيقي الذي هرب من هذا السجن، عرض المحافظ البرتغالي، الكابتن انتونيو ماريا دا سربا روزا، تقديم مكافأة طيبة.

وفي عام ١٩٥٦، وفي أعقاب انتفاضة، قُتل عدد كبير من النساء والأطفال والمسنين من جانب الجنود البرتغاليين على شواطئ واتولاري وواتوكاربو. ورحّل الآخرون الى أنغولا وموزامبيق والبرتغال.

يبين التاريخ أيضا أن البرتغال لم تشأ إشراك الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد إعلانها أنها إقليم تابع لها في أعالي البحار. وفي الحقيقة، أدرج في الدستور البرتغالي نص بأن البرتغال لا تزال متمسكة بمسؤولياتها صوب استقلال تيمور الشرقية وإنهاء استعمارها. ولم تتحول البرتغال الى الأمم المتحدة إلا بعد أن أخذت الأحداث مسارا لم يكن متوقعا.

واليوم، يتشبث بعض السياسيين البرتغاليين بالسعي وراء مآربهم ويحاولون في خضم ذلك أن يبيعوا عظامنا الجافة ليحصلوا على مايريدون. هل يعتقدون حقا أن التيموريين الشرقيين يمكنهم النجاة من حرب أهلية أخرى؟ سامحني يا الله، ولكنني لا أعتقد ذلك. إنني مقتنع بأن اندونيسيا، مثل البرتغال، اذا تخلت عن تيمور الشرقية، فستورطنا في حرب أهلية أخرى قد تكون لها آثار مرعبة أكثر من الحرب الأولى.

لننظر بوضوح وبواقعية فيما يحدث في تيمور الشرقية. مرة أخرى هناك ناس، نتيجة للتمسك بآمال زائفة وأحلام لا أساس لها، يؤلبون الشباب التيموريين ضد بعضهم، تماما كما فعلوا مع جيلي. ويبدو أن تجربتنا المريرة لمدة ٤٥٠ عاما لم تكن كافية لهم لاستخلاص العبر. ينبغي أن نسأل: لماذا؟ وبالنسبة لي فإن السبب واضح. لقد أصبحت مسألة تيمور الشرقية "سلعة سياسية" تستغل في خدمة المصالح الخاصة.

ولننظر الى بعض المزاعم الجاري ترويجها. يقال إن تيمور الشرقية إقليم مغلق، وهذا ليس بصحيح. إن تيمور الشرقية، في الواقع، مفتوحة للزوار الجادين المحايدين ومنظمات حقوق الإنسان المحترفة. لقد زارها صحفيون أجانب وأعضاء برلمانيون ودبلوماسيون ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات أخرى كثيرة. والواقع أنه بينما لم تكن بعض تقارير الصحفين مجاملة، فحقيقة أن تلك التقارير كانت ممكنة هي في حد ذاتها شهادة على انفتاح تيمور الشرقية. ولكنني لا بد أن أعترف أن

تيمور الشرقية منغلقة في جانب من الجوانب. فهي مغلقة في وجه الحركيين وذوي الاعتبارات السياسية الأجانب الذين لا يكون هدفهم الأساسي إلقاء نظرة مباشرة على الحالة هناك، بل التلاعب بالحقائق لمصالحهم الخاصة. ولو كنت حقا عضوا في الحكومة، لكنت أنا أيضا حظرت دخولهم الذي لا يمكن اعتباره إلا شكلا من أشكال الابتزاز، لا أكثر ولا أقل.

لقد أثار المجتمع الدولي ضجة كبيرة حول حادث سانتا كروز المأساوي الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. كيف حدث هذا؟ إن البلاغ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، الصادر عن أمانة جبهة فريتيلين ذاتها أعلن أن الحادث وقع في ظل مناخ من الاضطراب السياسي والاجتماعي الشديد، بينما أكد وجود عناصر مستفزة ضمن حشود الجماهير. والتحري الذي أجريته، والذي اتصلت فيه بتيموريين كانوا إما مشتركين مباشرة في المظاهرة أو متفرجين عابرين شاهدوا الحادث أثناء وقوعه، تأكد لي من خلاله أن المظاهرة كانت همجية وجامحة واستفزازية.

ليست لديَّ أية نية في تبرير إطلاق الرصاص. فأنا آسف أشد الأسف على هذا الحادث. فقد كانت دماء أشقائي التيموريين هي التي أريقت في سانتا كروز. ولكن هذا الأسف العميق يشاطره أيضا شعب اندونيسيا والرئيس سوهارتو الذي اتخذ تدابير لمنع تكرار هذا الحادث. إلا أن هناك من يواصلون استخدام هذا الحادث لأي غرض قد يكنونه للنيل من اندونيسيا. والشيء المقزز أنهم، في خوضهم هذا، لم يتعرضوا بالإدانة لمن كانوا وراء الكواليس يتلاعبون بأولئك الشباب الذين كانوا في عمر الزهور، ويدفعونهم الى حالة تنطوي على أذى محتمل.

هؤلاء الناس ما زالوا يلوحون بأمل زائف لشباب تيمور الشرقية. ويضحون عمدا بأرواح شابة وهم يخططون ويناورون ويسعون لاكتساب نفوذ أمام جاكارتا. لقد واتتني الفرصة لأتكلم مع أحد الشباب الناجين من سانتا كروز؛ وأسأله عن السبب الذي يدفعه الى توريط نفسه في مظاهرات سياسية. قال لي باعتزاز "بوصفي شابا تيموريا، يتعين عليَّ أن أقاتل من أجل الاستقلال". قلت له "إنك أحدث سنا من أن تعرف معنى الاستقلال ومعنى جميع عواقبه". ورد عليَّ بقول "لا يهم". واستطردت أسأله عما اذا كان متأكدا أن الاستقلال سيأتي عما قريب. "نعم" كانت إجابته "لأن أعضاء البرلمان البرتغالي، وفقا لما سمعته من أخبار، سيحضرون الى تيمور الشرقية مع أعضاء الأمم المتحدة". "كيف؟" سألته "هل تظن حقا أن البرتغاليين لديهم الإرادة السياسية والموارد لوضع نهاية لحرب أهلية جديدة؟ لا أعتقد ذلك لأنهم تخلوا عنا مرة من من قبل لكي يتخلصوا منا لأننا كنا في نظرهم عبئا عليهم في تلك الأيام. انظر الى أنغولا وموزامبيق الآن. هل أولئك البرتغاليون وأولئك الحركيون يساعدون حقا في وقف المعاناة هناك؟" وكان جوابه الصمت. وإنني واثق من أننا سنتلقى نفس الجواب اذا طرح نفس السؤال على المجتمع الدولي.

لقد رويت هذه القصة لكي أوضح للجنة أن الآمال والأحلام الزائفة التي يلوحون بها للشباب في تيمور الشرقية تترتب عليها عواقب وخيمة. وهنا، في هذه اللجنة، يمكننا أن ننغمس في نقاش عن قضايا الصواب والخطأ، وأينا صائب في تفسير التاريخ، ثم نطوي أوراقنا ونمضي لتناول وجبة شهية نعود بعدها الى شواغلنا الأخرى. أما بالنسبة لشباب تيمور الشرقية فإن هذه الأوهام تحرضهم على التصرف وتدفعهم لارتكاب أعمال تعرض أرواحهم للخطر في مغامرة يائسة مشكوك فيها؛ وبعضهم في سانتا كروز قدم التضحية الكبرى.

لقد حاربت شخصيا من أجل استقلال تيمور الشرقية، بل كنت في الواقع واحدا من القلة التي بدأت القتال وقادته. ولكن يشرفني الآن أن أقول إنني، بعد تحليلي لجميع الحجج المؤيدة والمعارضة لأفضل الطرق التي تستمر فيها تيمور الشرقية، قبلت بإرادتي الحرة أن أكون مواطنا اندونيسيا، وأن تتحد تيمور الشرقية مع سائر مقاطعات اندونيسيا - فإندونيسيا قبل كل شيء، بلد به ٣٦٠ مجموعة إثنية. ونحن في تيمور الشرقية ننتمي الى نفس المجموعة الإثنية التي تنتمي اليها تيمور الغربية - وهي جزء من الأسرة الاندونيسية منذ الاستقلال

في عام ١٩٤٥. لم يكن أسلافنا منقسمين لأنهم أرادوا هذا الانقسام، بل لأن ذلك كان جزءا من مخطط استعماري.

هل ينبغي لنا أن نستمر في إراقة دمائنا ونضحي بأرواح شبابنا ونفقد كل أمل في المستقبل؟ هل نضحي بأرواحنا لأننا دفعنا الى ذلك بسبب ساسة وحركيين أجانب يمكثون بعيدا في أمان وسلامة، وبعد انتهاء كل شيء يكتبون رثاء رقيقا عن تيمور الشرقية، ويعربون عن أسفهم ثم ينتقلون الى حرب صليبية أخرى لا تنطوي بالنسبة لهم أنفسهم على مخاطرة كبيرة بالفشل؟ أم ندرك أن اهتمام اندونيسيا بتيمور الشرقية حقق التنمية وأحيا الأمل في الاستقرار ووضع نهاية لاحتلال دام ٤٥٠ عاما؟

ختاما، أهيب بأصدقائي التيموريين أن نكف، نحن التيموريين، عن الاستماع الى الوعود والأحلام الجوفاء التي يترنم بها الساسة وأصدقاؤهم الدوليون. صحيح أن الكثيرين ممن يعملون باسم تيمور الشرقية يفعلون ذلك من منطلق الإخلاص، وإنني حقا أقدر كل التقدير الجهود التي يبذلونها. فنحن جميعا في الواقع نعمل في آخر المطاف من أجل عالم أفضل. ولكنني، بالنسبة للتيموريين، أعتقد أننا يجب أن ندرك أن المصالح العليا للسياسات العالمية والدول الكبرى تملي علينا مستقبلنا. واذا أردنا أن نؤمن لأطفالنا حياة أفضل فلا بد من أن يمر مسارنا عبر الاندماج في اندونيسيا، وأن نعمل، بوصفنا اندونيسيين، من أجل رخائنا المشترك.

إن الاندماج لا يعني أن تيمور الشرقية تنتمي لاندونيسيا فحسب بل يعني أيضا أن اندونيسيا كلها تنتمي الى تيمور الشرقية. واذا كانت اندونيسيا بلدا ناميا، فهي على الأقل مستعدة لأن تقتسم كل ما لديها من موارد محدودة لبناء تيمور الشرقية. وينبغي أن يدفع شبابنا التيموريون بكل قوة نحو تعمير بلدهم لا هدمه، وبناء وطننا تيمور الشرقية بصفة خاصة واندونيسيا بصفة عامة. هذا هو الحلم الذي ينبغي أن نعمل من أجله ونحوله الى واقع. وهذا هو أسلم طريق لكي نعيش ونزدهر في هذا العالم غير المثالي.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بولينو غاما (الأمانة الدولية التيمورية لحقوق الانسان، وجمعية السجناء التيموريين) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غاما.

السيد غاما (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني قائد العمليات السابق للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالينتيل)، الجناح العسكري للجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين)، وقد أمضيت ١٠ سنوات في جبال تيمور الشرقية، منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥، أعارض وجود الإدارة الاندونيسية في وطني.

في عام ١٩٩٠، دبرت الهروب من جاكارتا إلى تايلند وأسست منظمتين لحقوق الإنسان معنيتين بتيمور الشرقية: الأمانة الدولية التيمورية لحقوق الإنسان وجمعية السجناء التيموريين. وعندئذ قررت اللجوء إلى أساليب جديدة لحماية السلامة البدنية لأفراد شعبنا من الانتهاكات التي ترتكبها بعض السلطات الاندونيسية.

بعد حادث سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، استنكرت الأمانة الدولية التيمورية لحقوق الإنسان وجمعية السجناء التيموريين استنكارا شديدا سلوك السلطات العسكرية الاندونيسية، ولكنهما اعترفا بالمبادرة الفورية التي اتخذتها السلطات المركزية الأندونيسية لإجراء التحقيق وتحديد المسؤولين عن ذلك الحادث المأساوي.

أخيرا، بعد مقارنة التقارير الاندونيسية مع التقارير التي أعددناها في مكان الحادث، أدركنا أنه كان عملا منعزلا قام به بعض الأفراد وأنه كان بسبب ظروف المكان والوقت والتهور الناتج عن التدخل البرتغالي من بعيد.

إن شعب تيمور الشرقية أكثر ثقة اليوم بأن احترام حقوق الإنسان الخاصة به يزداد، حيث تنفذ السلطات الاندونيسية التوصيات التي تقدمت بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ليس فقط في تيمور الشرقية وإنما أيضا في جميع أنحاء اندونيسيا. ومؤخرا، وعِدت الأمانة الدولية التيمورية لحقوق الإنسان وجمعية السجناء التيموريين الإذن لهما بالعمل علانية في تيمور الشرقية. ونحن نأمل أن نفتح قريبا مكتبا صغيرا برئاسة واحد من التيموريين النشطين في مجال حقوق الإنسان.

إننا يجب أن نواصل تدريجيا تحرير أنفسنا من هذه المأساة الطويلة. يجب أن نغير طبيعة الحوار بين البرتغال واندونيسيا حتى نتيح حلا شاملا لتيمور الشرقية، حلا من شأنه أن يشتمل على تمثيل تيموري، ويُعترف به تاريخيا لوقت يرجع إلى عام ١٩٧٥.

ولهذا أيدت الأمانة الدولية التيمورية لحقوق الإنسان وجمعية السجناء التيموريين، ودون قيد أو شرط، مبادرة الأمين العام لتنفيذ تدابير بناء ثقة بين البرتغال واندونيسيا بغية التوصل إلى أفضل حل ممكن لاستقرار شعبنا ووئامه وتقدمه.

وإنني على ثقة بأن هذه اللجنة ستسهم أيضا في مساعدة الأمم المتحدة على أداء دورها الخاص بحفظ السلم في جزء بالغ الأهمية من العالم.

ترك الملتمس المقعد المخصص له.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة سيدني جونز (منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة جونز.

السيدة جونز (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلمون أننا في منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا، التي كانت تسمى من قبل رصد آسيا، لا نتخذ موقفا بشأن المركز السياسي لتيمور الشرقية، لكننا نعتقد أن المعرفة التامة لحالة حقوق الإنسان هناك يجب أن تسترشد بها مداولات اللجنة بشأن مسألة إنهاء الاستعمار.

إن تيمور الشرقية ليست رواندا أو البوسنة. ولكنها - مع هذا - مكان أصبح الاحتجاز والتعذيب العشوائيان فيه من الأعمال اليومية، حيث الحريات الأساسية الخاصة بالتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات غير موجودة. لقد أصبحت الاختفاءات وأعمال القتل لأسباب سياسية نادرة نسبيا، ولكنها لا تزال تحدث. وعندما يُبَلَّغ عن وقوع حالات، تفرض رقابة على المعلومات وعلى الوصول إلى الإقليم، بحيث يصبح مستحيلا تقريبا، حتى بالنسبة للمنظمات الاندونيسية غير الحكومية، القيام بتحقيقات من شأنها أن تفي بالمعايير الدولية للنزاهة والشمول. إن اللجنة الاندونيسية لحقوق الإنسان - التي أصبحت على الأقل رغم عيوبها الكثيرة، جهازا مفيدا لتلقي الشكوى من الرأي العام الأندونيسي - لم تقم حتى حزيران/يونيه ١٩٩٤ بزيارة تيمور الشرقية بصفة رسمية، كما لم تنظر في أي من الحالات المبلغ عنها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان هناك.

لقد اتخذت الحكومة الاندونيسية مؤخرا بعض الخطوات التي تستحق التقدير عليها. إننا نرحب على سبيل المثال بالزيارة التي اختتمت مؤخرا وقام بها إلى تيمور الشرقية السيد بكر والي ندايي، وهو محام سنغالي موقر يشغل في الوقت الراهن منصب المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة والإعدام التعسفي. لكننا نلاحظ، في الوقت نفسه، أن مصادر أبناء تيمور الشرقية تخبرنا بشكل متكرر عن الترتيبات الأمنية المكثفة التي يتخذها الجيش الاندونيسي مقدما استعدادا للزيارات التي يقوم بها الأجانب والتي تحظى بتغطية إعلامية واسعة. وهذه الاستعدادات تشمل غالبا إلقاء القبض على من يحتمل أن يكونوا "مسببي مشاكل" - ونحن نفهم، في الحقيقة، أن هذا حدث فعلا قبل زيارة السيد ندايي. إن سكان المناطق التي من المحتمل أن تزورها المجموعة أو الفرد توجه إليها تحذيرات كما يحجز المسؤولون معظم حجرات الفندق أو الفندقين الموجودين في ديلي اللذين يحتمل إقامة الزائرين فيهما.

في يوم ٣٠ حزيران/يونيه سمحت الحكومة الاندونيسية، عن طريق وساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية لأسرة زعيم المقاومة زانانا غوسماو بزيارته في سجن سيبينانغ بجاكارتا. وكانت هذه هي المرة الأولى في حوالي ٢٠ عاما التي أمكن لغوسماو أن يرى فيها زوجته وولديه، الذين يقيمون الآن في ميلبورن باستراليا. وهذه اللمحة الإنسانية لقيت الترحيب، لكنها جاءت بعد أن قضى غوسماو فترة طويلة في سجن انفرادي في سيبينانغ، محروما من استقبال الزوار أو قراءة الصحف، وذلك، كما يزعم، عقابا له على تهريب رسائل إلى الأنصار. وهذا النوع من المعاملة يعد انتهاكا للحد الأدنى من معايير الأمم المتحدة لمعاملة السجناء.

إننا نلاحظ أيضا مع الأسف قرار الحكومة الاندونيسية بنقل ٦ من أبناء تيمور الشرقية، محكوم عليهم فيما يتصل بأحداث وقعت في شهري تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، من ديلي إلى سيمارانغ، حيث ستنقطع صلاتهم بالأصدقاء والأسر.

وبشكل عام، لا تزال حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية قاتمة. وكما قلنا من قبل، إن الحالات الجديدة من الاختفاءات نادرة، إلا أن هناك المئات من الحالات المهمة التي لم تحل، ولم يحرز تقدم في حصر الذين مازالوا مفقودين في أعقاب مذبحة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أو في الحوادث التي وقعت مؤخرا.

في شهر أيار/مايو ١٩٩٣، كشف أقارب غاسبار كارلوس في ديلي لزائرين إنه لا يزال مفقودا بعد إلقاء القبض عليه بواسطة الاستخبارات العسكرية، المعروفة محليا باسم "ساتوان جيراكان إنتلجين" في يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قبل عقد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في جاكارتا مباشرة. وغاسبار، الذي كان يبلغ من العمر ثلاثين عاما وقت اختفائه كان موظفا في بنك بومي دايا في ديلي. وقد أخبرت السلطات العسكرية أسرته بأنه ألقي القبض عليه كجزء من تدابير أمنية تتخذ فيما يتصل بمؤتمر قمة جاكارتا، لأنه كان يخطط للذهاب إلى جاكارتا مع آخرين لتقديم معلومات إلى ممثلي حركة عدم الانحياز عن الحالة في تيمور الشرقية. لقد أخذ غاسبار إلى مكتب الاستخبارات في كولميرا، ديلي، ونقل بعد أيام قليلة من هناك إلى سجن كوماركا في باليدي، بديلي. وبعد ذلك بوقت قليل أخذ من السجن ليلا ولم ير منذ ذلك الوقت. لقد استفسرت الأسرة من السلطات العسكرية في ديلي مرارا وسعت أخيرا إلى طلب المساعدة من لجنة اندونيسيا الوطنية لحقوق الانسان. ولا تزال زوجته وولداه في ديلي. ولما كان المصرف الذي كان يعمل به، وهو بنك دومي دايا، قد فصله بعد إلقاء القبض عليه، لم يبق لأسرته مصدر دخل منتظم.

إنني لن أشير مرة أخرى إلى بعض الأحداث التي ذكرها زملائي، ولكنني أود أن أدلي بنقطة بشأن وصول منظمات حقوق الانسان إلى تيمور الشرقية. رغم ادعاءات علي العطاس وزير الخارجية الاندونيسية في أوائل شهر أيار/مايو بأنه دعا منظمة العفو الدولية ورصد آسيا - واسمها الآن رصد حقوق الإنسان في آسيا - لزيارة تيمور الشرقية، لم تصل أية منظمة لحقوق الانسان إلى تيمور الشرقية منذ سمح لمنظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا واللجنة الدولية للقانونيين بحضور بعض الجلسات المنتقاة من محاكمة زانانا غوسماو في شهر آذار/مارس ١٩٩٣. وقد رفض السماح لنا وبشكل صريح بزيارة تيمور الشرقية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ومنظمات حقوق الإنسان الدولية ليست الوحيدة التي تعاني من صعوبة الوصول الى تيمور الشرقية؛ بل إن منظمات حقوق الإنسان الاندونيسية تجد نفس الصعوبة. ففي أوائل أيار/مايو، كان من المزمع عقد حلقة دراسية عن موضوع التنمية المستدامة والبيئة في جامعة تيمور الشرقية، تحت رعاية عدد من المنظمات الاندونيسية غير الحكومية، الأعضاء في الائتلاف المسمى اللجنة المشتركة للدفاع عن التيموريين الشرقيين. ومن بينها بعض أشهر المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في اندونيسيا مثل معهد المعاونين القضائيين، ومجلس الكنائس الاندونيسي، ومعهد النهوض الاجتماعي والدراسات الاجتماعية. وقبل أسبوع من انعقاد هذه الحلقة الدراسية دعا القائد العسكري للمنطقة التي تشمل تيمور الشرقية رئيس

الجامعة وأبلغه بضرورة تأجيل الاجتماع. ولدى انعقاده، لم يسمح للمنظمات الاندونيسية غير الحكومية بحضوره، ولا لعضو من تيمور الشرقية في ETADEP، وهي منظمة تيمورية شرقية معنية بالبيئة، اسمه فلورنتينو سارمنتو.

وباختصار، لا تزال تيمور الشرقية منطقة مضطربة تستمر فيها انتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن زيادة الانفتاح - وهذا يعني إعطاء التيموريين الشرقيين حرية التجمع في المساكن الخاصة دون تصاريح والإعراب عن رأيهم بحرية، وفتح الباب أمام الصحافيين الأجانب دون عائق، وتخفيف الرقابة على الزوار الأجانب، ووصول المنظمات الدولية لحقوق الإنسان - أن يساعد بصورة شبه مؤكدة على منع هذه الانتهاكات وضمان شكل لإنصاف الضحايا. ولكن إذا اعتبرت الأشهر القليلة الماضية مؤشرا، فإن المنحى لا يتجه صوب الانفتاح بل في اتجاه معاكس. إن إغلاق ثلاث مجلات أسبوعية هامة في جاكرتا في ٢١ حزيران/يونيه تترتب عليه آثار بالنسبة لتيمور الشرقية أيضا، لأنه يدل على رغبة في تقييد المعلومات التي يجدها السياسيون الأقوياء هجومية. إن تقييد المعلومات يمنع الكشف عن المشاكل وإيجاد الحلول على جميع الجبهات، لا جبهة حقوق الإنسان وحدها. وهذا من شأنه أن يكون ضارا للغاية بالنسبة لتيمور الشرقية وكذلك لاندونيسيا ذاتها.

بدعوة من الرئيس شغل السيد خوسيه مارتنز الثالث (منظمة التحرير التيمورية) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ماتنز.

السيد مارتنز (منظمة التحرير التيمورية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتقد أن السيد خوسيه لويس غوتيرس خاطب هذه اللجنة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. وقد فعل ذلك بوقار تيموري شرقي شكك في دور الأجانب الذين يستخدمون اسم شعبنا لكسب الشهرة الدولية لأنفسهم. وبتلك الطريقة عزز السيد غوتيرس الجهود التي يبذلها الأمين العام ليبين لجميع التيموريين أنه يجب علينا أولا أن نبني أساسا للحوار الذي يمكن البرتغال واندونيسيا من إيجاد حل لتيمور الشرقية منصف ومقبول دوليا.

في الحقيقة، سؤالي هو: كيف لنا أن نحل قضية تيمور الشرقية إذا كنا نحن - الضحايا والدعاة معا للحرب الأهلية التي أشعل فتيلها في عام ١٩٧٤ انعدام الحس بالمسؤولية لدى السلطات البرتغالية - نعارض أحدنا الآخر معارضة لا نهاية لها؟ كيف يمكن للإرادة الطيبة والنوايا الشريفة للأمم المتحدة أن تهيئ الظروف التي من شأنها أن تجمع البرتغال واندونيسيا معا في حين أننا جميعا، نحن الزعماء السياسيين الحقيقيين لتيمور الشرقية، لا نريد أن نواجه أحدنا الآخر على طاولة المفاوضات دون التدخل من أي طرف؟

إنني أقدم محارب سياسي في الساحة السياسية لتيمور الشرقية. ففي وقت مبكر يعود الى عام ١٩٦٢، كنت سجينا سياسيا لدى الدولة الاستعمارية البرتغالية. وبالتالي فإنني الشخص الذي يمكنه أن يدحض كل المزاعم والحجج التي طرحتها الأحزاب السياسية البرتغالية والمجموعات الدولية. بل ويمكنني أن أثبت أن ما حدث في تيمور الشرقية لم يكن عملية لإنهاء الاستعمار، وإنما كان مجرد مؤامرة لتحريض التيموريين الشرقيين بعضهم على بعض في حرب أهلية دموية وحشية لمجرد إرضاء مصالح أجنبية منخرطة في صراع بين الشيوعية والديمقراطية.

ولست متأكدا وأنا أكتب هذا البيان ما إذا كان السيد خوسيه راموس - هورتا سيكون حاضرا لدورة اللجنة؛ لعلنا نستطيع إذا حضرها أن نعقد اجتماعا غير رسمي بين الأشقاء من نفس العرق لنحدد الهدف الأهم الذي يتوقعه الرأي العام العالمي منا جميعا: الاحترام والخدمة والتضحية لشعبنا المحبوب في تيمور الشرقية، الجماعة البشرية الوحيدة التي صهرتها المحرقة المستمرة على مدى ٥٠٠ سنة.

لقد كنت أنا و "زي" هورتا دوما نفهم المواقف السياسية لكل منا؛ بل إننا كنا رفيقين في المقاومة طيلة سنوات عديدة. إلا أن خوسيه هورتا تغير بفعل علاقة دامت عشرين سنة مع أناس

هدفهم، كما يعرف جيدا، هو أن تستخدم تيمور الشرقية ضد اندونيسيا. وأنا شخصيا قررت في العام الماضي عدم المساهمة بعد الآن في مقاومة لم يعد قادتها، تقنيا وماليا وايديولوجيا، "اسوينز باراني" حقيقيين لتيمور الشرقية. لقد تحسنت اندونيسيا تحسنا كبيرا في احترامها لسلامة شعبنا ومصلحته، ولدينا ضمانات بأن الحادثة المحزنة التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في سانتا كروز، والتي سببتها مبادرة شخصية آنية بسبب حالة النظام العام، لن تكرر.

إن أشقائي الحاضرين هنا، بفضل ما لديهم من خلفية في المقاومة التيمورية، مؤهلون تأهيلا بارزا للتأثير في الرأي العام العالمي. كان السيد شافيير دو امارال رئيس الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية؛ وأنقذ الكثير من الأرواح وكاد أن يقع شهيدا على أيدي أعضاء ثوريين متطرفين في الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتلين). وطيلة عشر سنوات كان السيد بولينو غاما قائد المغاوير الأكثر تأهيلا؛ وهو الذي أنشأ المقاومة التيمورية.

ولأول مرة في تاريخنا المعاصر، يتخلى ثلاثة من أكبر القادة في عملية تيمور الشرقية، كانوا أعداء من الناحية العقائدية على ساحة المعركة، عن جميع مصالحهم الشخصية بغية تهيئة الظروف التي تمكن البرتغال واندونيسيا من السماح لشعبنا أخيرا بالعيش في ظل السلم والنظام والوئام والتنمية. وفي هذا الصدد أبدى وزير الشؤون الخارجية الحالي للبرتغال، سعادة السيد دوراو باروسو صفات رجل الدولة الحقيقي بالاستماع الى مختلف الآراء التيمورية.

نحن الثلاثة نتشاطر نفس الهدف: احترام اندونيسيا بوصفها شجرة أصلنا التليد، ومصدرنا البيولوجي والإنساني المشترك، وتكريم البرتغال لما قدمته لنا من نور المسيحية السمح الذي قدمته في وقت كان فيه أجدادنا يتعرضون للإبادة على نطاق واسع نتيجة للإرهاب والعنف الاستعماريين.

واليوم، يريد البعض مناقشة الوجود الاندونيسي في تيمور الشرقية على مدى الـ ١٨ سنة الماضية. ولكن من منهم يهمه أن يفهم خضوعنا المأساوي للاستعمار البرتغالي، في ظل أبشع الظروف، في وقت لم تكن فيه أية وسائط إعلام أو محافل دولية؟ إننا حماة بقاء شعبنا واستمراره، ونحن نريد السلم والانسجام مع الاندونيسيين والبرتغاليين والعالم؛ إننا لا نريد التضحية بشعبنا لآلهة الشغب والاستغلال.

وفي تصوري أنه من المرجح أن يكون من بين حضرات أعضاء اللجنة بعض الأعضاء الذين ينتمون أصلا الى دول كانت خاضعة للاستعمار في الماضي، مع ما تبع ذلك من أن بعض قطاعات شعوبهم قد "نقلت" عسفا الى حدود سياسية اعتبرتها الدول الأجنبية مثالية بالنسبة لها، وذلك دون أي اعتبار للانماط العرقية أو اللغات الأصلية. وهذا هو بالتأكيد الظرف المأساوي الذي يشكل في كثير من الأحيان أساس صراعات دائمة.

الحالة في تيمور الشرقية مماثلة لذلك. إذ قام الهولنديون والبرتغاليون، دون أي إذن، بتقسيم جزيرة تيمور الشرقية الى جزأين دعما لمصالحهم الذاتية الاستغلالية. ومنذ عام ١٩١٤ كان علينا، نحن التيموريين، أن نغلق أعيننا إزاء الموافقة التعسفية، في سويسرا، على تقسيم جزيرة تيمور الشرقية بين البرتغال وهولندا نتيجة قيام رئيس الدائرة البرتغالي، لوبيز دي ليما، في عام ١٨٥١، بالبيع الخاص بشكل غير مشروع لمناطق فلوريس وادونارا وسولور وألور وتيمور الغربية الى المقيم الهولندي، كوبانغ.

والواقع أننا سئمنا من التصرفات التي تجري خلف ظهورنا، كذلك لا بد لنا أن نقول إن البرتغال لم تحترم قط الشروط المتفق عليها مع ليورايس تيمور الشرقية "لحماية الاقليم مع الاحترام الكامل لأهله. إن البرتغال تخلت عن تيمور الشرقية في ذات الوقت الذي كنا فيه نناضل في حرب أهلية قذرة من صنع ثوريين برتغاليين. وفي عام ١٩٧٥ عندما سألت آخر الضباط العسكريين البرتغاليين، قبل تحركهم الى داخل اقليم اندونيسيا، عمن

سيقوم بالدفاع عن العلم البرتغالي الذي يرفرف في باتوغادي، كانت الاجابة

"أنتم، التيموريين، عليكم الآن أن تتولوا أمر أنفسكم. لقد انتهت مهمتنا هنا. وليس هناك من سبيل لاعادة ظروف السلم لأنكم أنتم، التيموريين، لن تعيشوا في سلم مع أنفسكم. هذه هي عادتكم المأثورة".

هذا صحيح، جزئيا. إن الاستعمار البرتغالي أشاع الفرقة بيننا لقتل أشقائنا من أجل تطهير البرتغال من ذنوبها. ونتيجة ذلك لم تكن مأساوية فحسب بل بشعة أيضا: لقد كان علينا أن نختار بين قوة حامية مثل اندونيسيا، والتي ننتمي معها الى نفس التجمع البشري والبيولوجي الطبيعي، وبين الفناء الذاتي.

وبناء على طلب البرتغال، في اجتماع روما في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، أجبرت اندونيسيا على إقرار السلم والنظام. وكان خيار أحزابنا الأربعة التي حلت محل الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين)، هو الاندماج، علما بأنه قد يحتاج الأمر الى جيلين على الأقل للتمتع أخيرا بالرخاء والسلم بعد فترة دامت ٥٠٠ سنة من الانفعالات والمعاناة والمجد والموت.

وعلى ذلك فإن السؤال الهام الوحيد هو: هل سنواصل استفزاز وتقبيح اندونيسيا، منقذتنا من الفوضى وانعدام النظام، أو هل ينبغي أن نطلب من اندونيسيا أن تمهد السبيل لمستقبل سعيد تسوده الأخوة والهوية المشتركة لشعبنا في جميع مجالات التقدم البشري والاحترام والتنمية البشرية؟

إن البرتغال، بعد ١٩ سنة من التخلي عنا، بلد محترم ومجيد سلوكه في العالم يتسم بالبطولة، وذلك على الرغم من العملية الاجرامية المتمثلة في تسليمه العام لشعوبه عبر المحيطات الى الدكتاتوريين الجدد. إن البرتغال في الوقت الحاضر لن يمكنها أبدا أن تساعدنا على أن نصبح مستقلين، لأننا مستقلون فعلا بحكم قرارنا أن نطلب من اندونيسيا حمايتنا من أشكال جديدة من الاستعمار ترمي الى تدميرنا بالمزيد من الانقسامات والصراع الأهلي.

من هو حقا مستقل في الوقت الحاضر، اللهم بعض الدول الغنية في نصف الكرة الشمالي؟ إن استقلال تيمور الشرقية أمر مستحيل، أولا لأننا منقسمون ونواجه معارضة ايديولوجية وسياسية مستمرة؛ وثانيا، إننا اذا لم نبع استقلالنا للاستغلال والسيطرة الاجنبيين، لا يمكننا اطعام أنفسنا، بسبب تردي غاباتنا وعجز تربتنا البالغ ٦٠ في المائة عن انتاج محاصيل جديدة سريعة؛ وثالثا، هناك احتمال لاجبارنا على أن نصبح مكانا لتدويل الصراع عند مدخل استراليا ونقطة مرجعية دائمة لزعزعة استقرار مناطق واسعة من جنوب آسيا، الأمر الذي يخلق الصعوبات أمام تحقيق تفهم ودي جديد فيما بين الدول على طول ساحلي المحيط الهادئ. وهذه النقطة الأخيرة هي في واقع الأمر جزء من الحركة الدولية التي تقودها بعض الجهات ذات النزعة العدوانية والتي ترمي الى تدمير اندونيسيا وربما أيضا تدمير جزء من الفلبين بوصفهما دولتين ذواتي سيادة.

إننا نبذل أقصى جهدنا من أجل كسب تعاون وفوائد الحضارة الغربية في جنوب شرقي آسيا، مع تركيز رئيسي على الولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة الى اليابان والصين وكوريا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي وحتى كندا واستراليا ونيوزيلندا. وإن تحقيق هذا الهدف سيجعل من الممكن تحقيق ميزة مباشرة وسريعة لدول عديدة من دول العالم الثالث التي تتحمل مسؤولية فتح الباب أمام التعاون الغربي/الآسيوي لكي ينمو في سلم بغية تحقيق النفع المتبادل؛ والا فإننا لن نستطيع منع حالات مثل تلك التي نراها في أنغولا وموزامبيق والصومال وبيافرا واثيوبيا وأماكن أخرى. لقد حان الوقت لكي يصبح أساس النظام الدولي ليس الخيارات الايديولوجية بل التفوق في مجالات المعرفة الفنية والقوى العاملة والتكنولوجيا والتضامن من أجل تحقيق أهداف عظيمة مثل انتاج الغذاء والآلات والأدوية وتحسين مستويات المعيشة والتعليم.

واندونيسيا على استعداد للاضطلاع بواجباتها تجاه احتياجاتها البشرية بوصفها أعظم دولة في جنوب شرقي آسيا. واذا كانت تيمور الشرقية تشكل مشكلة بالنسبة لبعض الجماعات المكابرة والمشاكسة التي تتألف من نفس الناس الذين مازالوا يريدون استعادة مبدأ الاشتراكية الفاسدة - التي هي قبل كل شيء، دكتاتورية الحزب على العمال - فإن تيمور الشرقية بالنسبة لنا، بدأت تتحرك الى الأمام صوب تحقيق السعادة حيث أن السلطات المركزية الاندونيسية الآن ملتزمة تماما باحترام شعب تيمور الشرقية في جميع المجالات. في الماضي بنينا مقاومة واشتركنا فيها وكانت بطولية لكنها لم تكن موجهة ضد أشقائنا الاندونيسين. لقد أنشئت لمواجهة الانتهاكات والعنف، وقد قامت السلطات المركزية الاندونيسية بإيقاف المسؤولين عن ذلك وابعادهم من تيمور الشرقية.

لذلك فإنني أطلب من هذه اللجنة الحكيمة والموقرة أن تسمح للبرتغال واندونيسيا بأن يعملا معا، وفقا لتوصية صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذا يعني أننا نحن، الضحايا والشخصيات الرئيسية في عملية تاريخية، اذا لم نجلس ونتكلم معا، بمنأى عن أية ضغوط أجنبية أو تدخل أجنبي، فإن قضية تيمور الشرقية ستواصل كونها عبئا على الأمم المتحدة باعتبارها محفلا عالميا آلت اليه المسؤوليات الناجمة عن تخلي البرتغال عن تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المكان المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جون م. ميلر (منظمة التضامن الايطالية مع شعب تيمور الشرقية) المكان المخصص على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة للسيد ميلر.

السيد ميلر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الائتلاف الايطالي لمنظمات التضامن مع شعب تيمور الشرقية، المؤسس عام ١٩٩١، ائتلاف يضم منظمات غير حكومية ومجموعات محلية وأفرادا ناشطين في دعم كفاح شعب تيمور الشرقية من أجل تقرير المصير. والائتلاف ينشر المعلومات ويقوم بحملات توعية وبرامج تضامن.

وإذا درسنا مسألة تيمور الشرقية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقارناها بحالات مشابهة، كحالة ناميبيا أو بليز أو الصحراء الغربية، يمكننا أن نشير إلى ما يلي: أولا، جميع الأقاليم الأربعة مستعمرات سابقة قام بلد مجاور لها - جنوب افريقيا فيما يتصل بناميبيا، والمغرب بالنسبة للصحراء الغربية، وتواتيمالا لبليز، واندونيسيا لتيمور الشرقية - بمحاولة اخضاعها، دافعا بحجة الامتداد الاقليمي كذريعة لتبرير الضم؛ ثانيا، في كل من الحالات الأربع أصدرت الجمعية العامة قرارات سلمت بحق تقرير المصير كوسيلة للتوصل الى الاستقلال الكامل؛ ثالثا، هناك بلدان من بين هذه البلدان هما بليز وناميبيا، أصبحا مستقلين في امتثال تام لارادة شعبيهما؛ رابعا، في الصحراء الغربية، وعلى أساس اتفاقات تم التوصل اليها بين المغرب وجبهة بوليساريو، فتح بالفعل المسار المؤدي الى تقرير المصير - بل إن الأمم المتحدة وافقت على رصد الامتثال لوقف إطلاق النار وستوفر الدعم لإجراء استفتاء بغية منح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير بدون أي ضغوط عسكرية أو إدارية.

ولهذا فإن المنسق الايطالي للجماعات المتضامنة مع الشعب التيموري "Coordinamento Con il Popolo "Italiano dei Gruppi di Solidarieta" Timorese" إذ يأخذ في اعتباره انتهاكات حقوق الانسان المستمرة في تيمور الشرقية، ومنها المذبحة الحاصلة في مقبرة سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ التي لا تمثل إلا إحدى الفظائع العديدة التي اقترفتها قوات الاحتلال الاندونيسية، وإذ يشعر بالانشغال الخطير إزاء الصعوبات الماثلة أمام وصول منظمات حقوق الانسان وغيرها من مراقبي حقوق الانسان المعنيين الى تيمور الشرقية، وإذ يشعر بالانشغال العميق إزاء الضغوط التي تمارسها الحكومة الاندونيسية على حكومة الفلبين بغية عدم السماح بعقد الاجتماع الدولي لمجموعات التضامن في مانيلا في أيار/مايو ١٩٩٤، فإنه يطالب،

استنادا الى قرار الجمعية العامة ٣٠/٣٧ أيضا، بأن تشجع الأمم المتحدة وتكفل حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير بعمليات مماثلة لتلك التي اضطلع بها في ناميبيا والصحراء الغربية وبليز.

ترك الملتمس المقعد.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد خوسيه لويس غوتيريس (فريتلين) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (فريتلين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن فريتلين، جبهة تيمور الشرقية المستقلة، ممتنة جدا لاتاحة هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة حول مسألة تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أشكر مختلف الملتمسين، بما في ذلك البرلمانيون، الذين قدموا لنا قدرا كبيرا من المعلومات حول ما يحدث في بلدهم تأييدا لتيمور الشرقية بشأن هذه المسألة. ولقد سررت بصورة خاصة عندما استمعت هذا الصباح الى أحدث عضو في شبكة تيمور الشرقية، وهو التضامن من أجل تيمور الشرقية، من الفلبين، المواطن من البلد المجاور الذي يهتم على الأقل بما يجري في جيرته.

ومن المثير لبالغ الاهتمام أن نلحظ أننا للمرة الأولى قد تشرفنا بالاستماع الى أصوات مختلفة من التيموريين الذين يحملون وجهات نظر متعارضة بشأن هذه الحالة. وآمل في المرة القادمة أن يسمح الجيش الاندونيسي للسيد زانانا غوسماو بالمشاركة في هذه المناقشة. وآمل أيضا أن ما حدث في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عندما ذهب طلاب شباب سلميا للتظاهر والاعراب عن وجهات نظرهم المختلفة إزاء الحالة فقتلهم الجنود الاندونيسيون، لن يحدث ثانية. ووجود بعض أبناء تيمور الشرقية هنا هو أيضا درس يمكننا تطبيقه في تيمور، إذ نناشد السلطات الاندونيسية على الأقل بأن تستمع الى الأشخاص الذين لديهم وجهات نظر مختلفة. وأعتقد أننا إذا بدأنا بهذه الطريقة البسيطة، يمكن في أقرب وقت ممكن حل مسألة تيمور الشرقية.

طوال ١٩ عاما تقريبا ما برحنا نقاوم العدوان والاحتلال العسكري لوطننا، دون أي دعم مادي أو سوقي من أي بلد في العالم، وتمكنا من التغلب على جميع الصعاب. وفي عام ١٩٧٩، ورغم أن ٩٠ في المائة من زعمائنا الوطنيين قد ماتوا في المعركة أو سجنوا، تمكنا من تسليم راية المقاومة الى الجيل الأصغر.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام أكملنا عملية إعادة تنظيم الجناح الخارجي لفريتلين. وعقدنا اجتماعا عاما بمشاركة اللجان المنتخبة الممثلة للأعضاء الذين يعيشون خارج تيمور الشرقية. وقد تم انتخاب أعضاء جدد وزعامة جديدة. وهدفنا هو تعزيز وحدة المنظمات التيمورية السياسية والاجتماعية ووحدة التيموريين. ونحينا جانبا كل الخلافات السياسية للعمل معا لاجراء استفتاء في تيمور الشرقية، تحت إشراف الأمم المتحدة، كما يجري في الصحراء الغربية. ولا بد للمرء أن يسلم بشجاعة الملك الحسن ملك المغرب لقبوله باجراء استفتاء في الصحراء الغربية. فلماذا لا يجرى استفتاء في تيمور الشرقية؟

ما انفكت اللجنة تناقش هذه المسألة منذ الستينات. وحق تقرير المصير اعترفت به البرتغال في عام ١٩٧٤. وبموجب قانون برتغالي صادر في ٧ تموز/يوليه من ذلك العام، أنشأ البرتغاليون رسميا آلية لفترة انتقالية صوب الاستقلال، ولكن العناصر المتطرفة من القوات المسلحة الاندونيسية، بقيادة الجنرال موير بوتو، وشركائه في مركز الدراسات الاستراتيجية، انغمسوا في التآمر على تيمور الشرقية والتخطيط للتدخل السياسي والعسكري.

ومنذ بداية المشكلة التيمورية طالبت فريتيلين مرات عديدة بتدخل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للمساعدة في ايجاد حل عادل لهذه المشكلة في بلد مجاور. وعلى سبيل المثال، عندما اتهمت اندونيسيا فريتيلين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بانتهاك سلامتها الاقليمية، ناشدنا أعضاء آسيان بإرسال قوات للمراقبة المشتركة لمنطقة الحدود. ولكنهم في آسيان يفضلون تجاهل محنة هذه الجزيرة الصغيرة. وعندما غزت اندونيسيا

تيمور الشرقية لم تمتنع إلا دولة صغيرة، هي سنغافورة، عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٤٨٥ (د - ٣٠).

لقد استقطبت قضية تيمور الشرقية هذا العام مزيدا من التأييد السياسي. ولكن النجاح الرئيسي تمثل في مؤتمر آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن تيمور الشرقية، الذي عقد في الفلبين. وما حدث مؤخرا في جاكرتا من قيام المنظمات غير الحكومية والشخصيات والمثقفين بتأسيس اللجنة المشتركة المعنية بتيمور الشرقية يمثل أيضا نقطة تحول رائعة في كفاحنا.

وقد قال مندوب عن المنظمة الاندونيسية يايسان بيجار، ما يلي في مانيلا:

"إن هدفنا الأساسي من حضور المؤتمر هو التضامن مع شعوب العالم تحقيقا للعدالة والسلام. والتزامنا الأول هو التزامنا بالعدالة: بأن شعب تيمور الشرقية ينبغي أن تتاح له فرصة تقرير مصيره بنفسه. وعندئذ فقط يمكن إرساء السلام بين اندونيسيا وتيمور الشرقية وإنهاء العنف الذي أزهق العديد من الأرواح. وقد حضرنا هذا المؤتمر لأننا لا يمكننا أن نرفض رؤية أن تيمور الشرقية جزء من الكفاح في سبيل الديمقراطية وحقوق الانسان في اندونيسيا.

"يجب وقف العنف والقمع والقسر في تيمور الشرقية باسم انسانيتنا، وباسم الضحايا الذين وقعوا من الطرفين. إن صيحات الأطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم وأقاربهم، واحدة في كل مكان، في تيمور الشرقية وفي اندونيسيا".

وقد قال سياسي آخر، وهو الشيخ الفلبيني وغبرتو تانادا، خلال نفس المؤتمر:

"لماذا نهتم بمصير شعب منعزل وغير معروف نسبيا عندما يبدو أنه ليس هناك شيء يجنيه بلدي من ذلك؟ ينبغي أن نهتم لأن شعورنا بالقيمة كمخلوقات بشرية يلزمنا بألا نحرم الآخرين من إنسانيتهم ووجودهم الانساني. وعندما يسير بلد في اتجاه مضاد لما تقتضيه الكرامة الانسانية، من حقنا أن نعترض، ومما يتنافى مع الخلق القويم أن نزن ذلك الاعتراض بميزان نسبة التكلفة إلى المنفعة. إن تجاهل الظلم والقمع يعتبر خيانة لانسانيتنا، وتخليا منا عن حقوق الانسان وتخريبا لضميرنا الذي يناصر الخير والعدالة".

ولقد عرقل غزو القوات المسلحة الاندونيسية لتيمور الشرقية التنمية الطبيعية لبلدنا وأوجد الاضطراب لاقتصادنا. وفيما يتعلق بالبيئة، لقد عانت تيمور الشرقية من إزالة أشجار الغابات على نطاق واسع فإن استخدام مبيدات أوراق الأشجار خلال الحملة العسكرية قد ألحق أضرارا كثيرة بالمساحات الخضراء في البلد. وتنهب الشركات التي تساندها اندونيسيا الموارد الطبيعية مثل خشب الصندل، ويستخدم الجيش الحريق كإجراء وقائي ضد الفدائيين.

وفيما يتعلق بحالة الصحة العامة، تبلغ نسبة وفيات الرضع في تيمور الشرقية ١٦٠ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد. فأعلى نسبة لوفيات الرضع في العالم توجد في مالي وتيمور الشرقية. وقد اعترف مسؤول اندونيسي في مجال الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأن ٧٠ في المائة على الأقل من الأطفال التيموريين الشرقيين تحت سن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية. إن مستشفى بوكاو والمراكز الصحية الأخرى التي أقامتها اندونيسيا غير معدة الاعداد اللازم وتنقصها الامدادات الطبية الكافية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، إننا نتفق على أن تيمور الشرقية بلد غني بموارده. وأن النفط والغاز يعتبران من أهم موارده، إذ يوجد احتياطي كبير في بحر تيمور الواقع بين تيمور الشرقية واستراليا.

وقد جذب هذا الاحتياطي الضخم الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة، واستراليا واليابان والمملكة المتحدة. وتعمل اثنتا عشرة شركة من هذا النوع هناك الآن. وأن معاهدة فجوة تيمور للاستكشاف المشترك فيما بين اندونيسيا وتيمور الشرقية قد طعنت فيها البرتغال، بوصفها الدولة القائمة بإدارة تيمور الشرقية، أمام محكمة العدل الدولية. كما أن الجالية التيمورية المقيمة في استراليا قد رفعت أيضا لدى المحكمة الاسترالية العليا طعنا ضد الحكومة الاسترالية.

وكما ذكرنا في أحيان كثيرة أن سياستنا باسم تيمور الشرقية المستقلة هي الترحيب باستكشاف الموارد التيمورية الطبيعية عن طريق الشركات عبر الوطنية. ولكننا في هذه المرحلة لا نؤيد أية أنشطة من جانب تلك الشركات في بحر تيمور.

وفي عام ١٩٧٥، دعي زعماء الفريتيلين وال "يو دي تي" إلى زيارة منصة خارج الشاطئ في بحر تيمور. وقد أبلغنا المحافظ السابق، البريجادير جنرال ليموسبيرس أن تيمور الشرقية ستصدر النفط في عام ١٩٧٧. ولكن ماذا يحدث اليوم في تيمور الشرقية؟

كما نرى من الاستنتاجات التي نشرها مؤخرا أكاديمي اندونيسي هو البروفيسور جورج اديتجوندرو، من جامعة سالاتيغا، فإن اقتصاد تيمور الشرقية يسيطر عليه من الناحية العملية الجنرالات الثلاثة الذين قادوا غزو تيمور الشرقية، وهم الجنرال بني موردايي، والجنرال دادينغ كابولدي والجنرال سهالا راجاغوكوك. وقد شكلوا مجموعة ال PT Batara Indra، وهي مجموعة تحتكر اقتصاد تيمور الشرقية برمته. وتحتكر أفرع من هذه المجموعة كل قطاع من الاقتصاد: ف PT Salazar تحتكر تجارة البن، و PT Scent Indonesia تحتكر أعمال زيت خشب الصندل و PT Marmer Timor Timur تحتكر أعمال الرخام. وفي نفس الوقت يستأثر فرعا آخر هو PT Fatu Besi Raya، بنصيب الأسد من مشاريع الهندسة المدنية في تيمور الشرقية.

وقد تكون اندونيسيا على حق عندما تدعي، في إحصاءات نشرت في مختلف المواد الدعائية، بأنها قد أنشأت آلاف الشركات وفرص العمل. ولكن هذه الشركات تنتمي إلى الجنرالات الاندونيسيين، لا إلى التيموريين. أما فرص العمل فتعطى أساسا إلى المهاجرين الاندونيسيين. وعلى سبيل المثال، نشرت الصحافة الدولية أخيرا أنباء عن الخلافات فيما بين الحكومة الاندونيسية المركزية ومحافظها في تيمور الشرقية، السيد ابيليو سوارس، الذي هدد بالاستقالة إزاء إصرار الحكومة في جاكرتا على تعيين شخص غير تيموري في منصب كبير.

ومن وجهة نظرنا، تعد حالة التيموريين الشرقيين أسوأ مما كانت عليه من قبل. فعلى الأقل كنا في الماضي نتمتع بحرية زراعة أراضينا، والسفر دون قيود إلى أي مكان في بلدنا، والعيش في أرض أجدادنا. ولكن هذا لا يحدث اليوم. وهذا هو السبب الذي نمثل من أجله أمامكم هنا.

وقد شجب هذه الحالة واحد من عملاء اندونيسيا ذاتها. فقد صرح السيد فلورينتينو سارمينتوك، مدير رابطة تيمور الشرقية للتنمية والتقدم، وهو أيضا عضو في الحزب الحاكم الاندونيسي، "جولكار"، صرح لمندوب صحيفة "واشنطن بوست" ويليام برانيغين في نيسان/أبريل من هذه السنة:

"بأن عملية التنمية برمتها هي مجرد عرض موجه لأنظار العالم الخارجي".

ومن الأهمية بمكان أن نسجل بعض الاستنتاجات الأخرى التي خلص إليها البروفيسور جورج اديتجوندرو. فهو يذكر أن اندونيسيا تركز بناء الهياكل الأساسية في تيمور الشرقية، ولا سيما الطرق، والجسور والموانئ، على الأقاليم التي تنصب عليها أنشطة الجيش. أما الجهات الأخرى التي تنعم بقدر أكبر نسبيا من الهدوء مثل أرميرا وماليانا ومنطقة الحدود من ماليانا إلى سوهاي، فإن حالة الطرق فيها سيئة للغاية ولا تكاد توجد بها أية جسور.

ولن أعلّق على حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية لأن المتكلمين الذين سبقوني قد شجبوا تلك الحالة بالفعل. ولكنني أريد أن أسجل واقعة بالغة الأهمية تتصل بالكولونيل جون لومينتانغ، القائد الجديد للقوات الاندونيسية في تيمور الشرقية، ففي شباط/فبراير اتهم الكولونيل لومينتانغ الفريتيلين بقتل رئيس إحدى القرى.

وكما قلنا في السنوات الماضية، نحن لم نأت إلى هنا لمجرد توجيه الاتهامات إلى الوفد الاندونيسي أو الحكومة الاندونيسية أو لكي نتجاهل ما يقوله العسكريون الاندونيسيون حول انتهاكات حقوق الانسان التي يدعون أن الفريتيلين قد ارتكبتها. لقد قلنا إننا مستعدون للعمل مع الحكومة الاندونيسية أو الأمم المتحدة أو أية منظمات دولية أخرى لحقوق الانسان من أجل توضيح الحالة. فنحن ندافع عن حقوق الانسان كمبدأ عالمي ونحن لا نعتبر قتل معارضينا أمرا طيبا. ولهذا، فإن الحكومة الاندونيسية والمنظمات الأخرى يمكنها أن تتلقى تعاوننا الكامل بشأن تلك المسألة إذا طلبت ذلك.

وفيما يتعلق بالحالة العسكرية، لقد ذكر القائد العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية الكولونيل لومينتانغ، إن حركة مقاومة الفريتيلين لديها فحسب حوالي ٢٠٠ من الفدائيين وأن لدى هؤلاء نحو ١٠٠ قطعة من السلاح، وأنه تقع في المتوسط مواجهة واحدة في كل شهر بين الجنود والفدائيين. وقد ذكر أيضا أنه لم يقتل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ سوى جنديين فحسب.

وأيا كان عددنا فإن الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) دأبت على المقاومة منذ قرابة ٢٠ سنة دون أي دعم خارجي، وستستمر على هذا المنوال إلى حين الاهتداء إلى حل سياسي. وقد تحدت المقاومة الاعلان العام الذي أذاعه القائد الاقليمي في بالي على المراسلين الأجانب والذي أفاد فيه بأن القوات الاندونيسية سيجري تخفيضها إلى ست كتائب. ففي ٦ أيار/مايو حددنا مواقع القوات وسجلنا عددها البالغ ٣٠ ٠٠٠ من الجنود والعناصر الأمنية في تيمور الشرقية. والنص الكامل لبياني يتضمن أسماء العديد من هذه الكتائب - الكتيبة ١١٢ والكتيبة ١١٤ والكتيبة ٣٨٩. وهناك أيضا الكتائب القتالية كوباسوس المجموعة ٢، وبرموب وكوديم والبوليس؛ إضافة إلى فرق محلية مثل تيم سيرا في بابوكاو وفرقة ساكا في كويليكاي، وفرقة مكيكيت في فيكيكي، وفرقة ألفا في لوسبالوس. إن الاندونيسيين يعلنون بين كل حين وآخر عن نقل بعض الكتائب، ولكنهم يستعيضون عنها فورا بكتائب أخرى. وفي ديلي وحدها يوجد ٦٩ مركزا عسكريا مهمتها الأساسية مراقبة الشباب.

إننا نعترض بشدة على أية مبيعات أسلحة لاندونيسيا؛ ونشعر بقلق بالغ إذ نرى الشركات الأوروبية والأمريكية تبيع السفن والطائرات الحربية لجاكرتا. فكل هذه الأعتدة الحديثة ستزيد من تعزيز القوة العسكرية لا في جاكرتا وحدها بل في تيمور الشرقية أيضا. وباعتبارنا جزيرة صغيرة وبلدا لم يتلق قط أية مساعدة مادية، ولا يهدف إلا إلى الدفاع عن حقه وفقا لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، لا يسعنا إلا التعويل على تضامن المنظمات المحبة للسلم في تلك البلدان لمساعدتنا على وقف هذه المبيعات.

ختاما، وعن الحالة السياسية في تيمور الشرقية قال السيد نينو سانتانا، قائد جبهة فريتلين:

> "إن شعب تيمور الشرقية يدرك أن الموقف المتشدد الذي يتخذه المتطرفون لن يكون في صالح حل المشكلة، لهذا السبب يقوم أسلوبنا في النضال على أساس الاعتدال والمرونة، وعلى أساس الانفتاح الكامل للحوار. ومع ذلك، لا يزال النظام الاندونيسي يتخذ موقفا متحديا ومتشددا ومتعجرفا. وما زلنا مستعدين للدخول في عملية حوار دون شروط مسبقة بغية استكشاف كل حل ممكن يعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية".

وعلى الجانب التيموري تم إرساء توافق آراء وطني. وهذا التوافق نقله الأسقف بيلو - من ديلي - للأمين العام للأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٨٩، طالبا إجراء استفتاء في تيمور الشرقية. وفي ٦أيار/مايو عُقدت جولة من المحادثات في جنيف أعقبها مباشرة انعقاد لجنة التنسيق للجبهة الدبلوماسية، وهي هيئة تنسيق مؤلفة من الاتحاد الديمقراطي التيموري والمجلس الوطني للمقاومة الموبيرية وجبهة فريتلين. والبلاغ الختامي يتضمن بعض العناصر الايجابية. فالفقرة ٩ تشير إلى استعداد وزيري خارجية البرتغال واندونيسيا للالتقاء بزعماء تيمور الشرقية المؤيدين والمعارضين للاندماج.

سبق للجنة التنسيق التيمورية للجبهة الدبلوماسية أن أكدت استعدادها للالتقاء بالوزير العطاس. ذلك أننا نؤمن إيمانا قويا بضرورة حل المسألة التيمورية بالوسائل السلمية والحوار. وهذا ما يدعونا إلى الاستمرار في تشجيع الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة الاضطلاع بولايته بغية التعجيل بحسم حالة تيمور الشرقية المفجعة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن ممثل سان تومي وبرينسيبي إلى الادلاء ببيان.

السيد فرييرا (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم مرة أخرى أمام اللجنة الخاصة نيابة عن البلدان الافريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية - أنغولا والرأس الأخضر وغينيا - بيساو وموزامبيق وبلدي - للإعراب عن تأييدنا الفوري لشعب تيمور الشرقية، وكل من يعملون بلا كلل للتوصل إلى حل مقبول لهذه المسألة.

لقد ظلت الحالة في تيمور الشرقية كما هي منذ آخر دورة عقدتها اللجنة. ولا تزال حكومة اندونيسيا ترفض إعطاء فرصة لشعب هذا الاقليم ليمارس حقه غير القابل للتصرف في تأكيد حريته.

ومجموعة البلدان الافريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية تريد أن تعرب عن قلقها حيال انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها القوة المحتلة التابعة للحكومة. إن الحوار يجب أن يستمر، كما يجب تشجيع البرتغال، الدولة القائمة بإدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي على مواصلة تعاونها مع حكومة اندونيسيا، تحت إشراف الأمين العام، ومع ممثلي شعب تيمور الشرقية بغية التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

كما نريد أن نوجه انتباه اللجنة الخاصة إلى أن عددا من السجناء التيموريين الشرقيين ما زالوا يعانون من ظلم الحكومة الاندونيسية، وأن هؤلاء السجناء يجب أن يتمتعوا بحقهم في تلقي معاملة عادلة بمقتضى القانون الدولي.

ختامـــا أقول إننا فـــي مجموعة الخمســـة لا نؤيد فكرة تسوية النزاعات بالقوة، ونؤمن بأن الحوار ضروري. ويحدونا الأمل في أن يرى المجتمع الدولي يوما ما ممثلي شعب تيمور الشرقية الحقيقيين يتولون المسؤولية عن مصير إقليمهم. وكما هو الحال في جنوب افريقيا، فإن قوة العقل أقوى بكثير من قوة القمع.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير لهذا اليوم. وستواصل اللجنة النظر في مسألة تيمور الشرقية في جلستها صباح الغد. وعقب الانتهاء من هذا البند ستتناول اللجنة في جلستيها التاليتين البنود التالية: تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة فيما يتعلق بالأقاليم العشرة؛ مسألة الصحراء الغربية؛ مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والمتعلق ببورتوريكو؛ التقرير المائة وواحد للفريق العامل؛ المصالح الاقتصادية الأجنبية؛ الأنشطة والترتيبات العسكرية؛ مسألة كاليدونيا الجديدة.

وحيث أن قائمة جدول الأعمال طويلة إلى حد بعيد، أناشد جميع الأعضاء أن يتقيدوا بالموعد المحدد حتى يتسنى لنا الاستفادة إلى أقصى حد من وقتنا المحدود ومن تسهيلات المؤتمرات المتاحة لنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.